S/PV.9600

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9600**

الخميس، 11 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيد كاميليري	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-09741 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا والدانمرك وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا السيد جان – نويل لادوا، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ،يلحق خسائر فادحة بشعب أوكرانيا. ومنذ جلسة الإحاطة الأخيرة لمجلس الأمن قبل شهر تقريبا (انظر S/PV.9578)، أصبحت هجمات روسيا على المدن والبلدات الأوكرانية نمطا مدمرا يوميا يشمل استهدافا مكثفا ومنتظما للهياكل الأساسية الأوكرانية للطاقة في جميع أنحاء البلد.

وقد روعتنا زيادة الخسائر في صفوف المدنيين نتيجة لتلك الهجمات التي لا هوادة فيها. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما لا يقل عن 126 مدنيا وأصيب 478 آخرون في آذار/مارس. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 20 في المائة عن الشهر السابق. ومما يبعث على القلق بشكل خاص أن ما لا يقل عن 57 طفلا قُتلوا أو أصيبوا في آذار/مارس وحده، أي ضعف العدد المسجل في شباط/فبراير. واستمر هذا الاتجاه المميت هذا الشهر، حيث تم الإبلاغ عن هجمات يومية بالطائرات المسيرة والقذائف والصواريخ والمدفعية في جميع أنحاء البلد. وشهدنا خلال الليل وهذا الصباح هجمات جديدة في جميع أنحاء البلد استهدفت البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، وأفادت التقارير بأن بعضها أسفر عن وقوع خسائر بشرية، بما في ذلك قتلى. وفي يوم الإثنين، أفادت أنباء بأن خمسة أشخاص قُتلوا في هجمات في مناطق زابوريجيا وسومي وبولتافا في أوكرانيا. وأفادت التقارير بأن عدة أشخاص آخرين، من بينهم أطفال، أصيبوا بجروح. كما استمرت الهجمات بشكل متواصل على مناطق خاركيف وأوديسا وخيرسون ودنيبروبتروفسك ودونيتسك في أوكرانيا. وسجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ شباط/فبراير 2022 مقتل 810 10 من المدنيين، من بينهم 600 طفل، وإصابة 556 20 شخصا، كان من بينهم 357 1 طفلا. وهذا أمر غير مقبول.

كما نشهد امتدادا للأعمال العدائية عبر حدود أوكرانيا، حيث تُشن هجمات بصورة منتظمة عبر الحدود داخل الاتحاد الروسي. إن الهجمات على المدنيين وعلى البنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. ويجب أن تتوقف فوراً، ونحن نواصل إدانتها أينما وقعت.

تأتي الهجمات المكثفة مترافقة مع خسائر فادحة في البنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا. منذ مارس/آذار، دمرت الهجمات المنسقة الواسعة النطاق على البنية التحتية الحيوية أكثر من عشرين منشأة للطاقة في جميع أنحاء البلد أو ألحقت أضراراً بها، بما في ذلك محطة دنيبرو للطاقة الكهرومائية، وعطلت حصول ملايين الأوكرانيين على الكهرباء في المدن الكبيرة والمناطق الريفية على حد سواء. كما تعطلت إمدادات المياه في بعض المواقع. ويساورنا القلق إزاء العواقب الإنسانية المترتبة على ذلك، في ضوء التقارير التي تفيد بأن الاضطرابات قد

تستمر لعدة أشهر، بسبب اتساع نطاق الضرر. وفي مارس/آذار، سجلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً تدمير أو تضرر ما مجموعه 12 مرفقاً طبياً و 32 مرفقاً تعليمياً. وسيقدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إحاطة لأعضاء المجلس بمزيد من التفصيل عن الحالة الإنسانية واستجابة الأمم المتحدة لها في أوكرانيا.

وفي تذكير مقلق بالمخاطر الجسيمة التي تشكلها هذه الحرب، تم استهداف محطة زابوريجيا للطاقة النووية في أوكرانيا يوم الأحد استهدافاً مباشراً – وهي المحطة الأكبر في أوروبا وتخضع حالياً لاحتلال عسكري من جانب الاتحاد الروسي – في عمل عسكري لأول مرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأفادت تقارير بأن ثلاثة أشخاص أصيبوا في الهجوم. كما تم الإبلاغ عن هجمات لاحقة بطائرات مسيّرة يومي الاثنين والثلاثاء. ووفقاً للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمثل تلك الهجمات تهديداً خطيراً لسلامة وأمن محطة زابوريجيا للطاقة النووية وانتهاكاً واضحاً للمبادئ الأساسية الخمسة للوكالة لحماية المرفق. ونضم صوتنا إلى صوت المدير العام غروسي في دعوته إلى وضع حد فوري لهذه الهجمات التي لا تغتفر من أجل تجنب وقوع حادث نووي كبير. لا يمكن لأحد أن يستفيد، عسكرياً أو سياسياً، من مهاجمة المنشآت النووية. في المقابل، يمكن أن تكون عواقب وقوع حادث نووي، سواء كان متعمداً أو غير متعمّد، كارثية بالنسبة لنا جميعاً. يجب تجنب أي عمل ينتهك المبادئ الأساسية التي تحمي تلك المواقع.

ونرحّب بتجديد ولايتي بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. يشكل رصد نطاق انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها جزءاً لا يتجزأ من الخطوات الرامية إلى تحقيق المساءلة. لذا فمن الأهمية بمكان ضمان أن تتمكن تلك الهيئات من مواصلة عملها الحاسم المتمثل في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الناجمة عن الغزو الروسي. وما زلنا نحثّ الاتحاد الروسي على التعاون الكامل والسماح لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والمراقبين المستقلين بالوصول إلى المناطق الأوكرانية التي تحتلها روسيا. ولا تزال مفوضية حقوق الإنسان تتمتع بوجود يومي بالقرب من خط المواجهة وفي المناطق المتأثرة بالنزاع، مما يمكّنها من توثيق الروايات المباشرة عن حالة حقوق الإنسان. وما زلنا ندعو إلى المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية.

إن المسار الحالي لتصعيد هذه الحرب يشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. والأهم من ذلك كله أنه تهديد وجودي لشعب أوكرانيا. وكما قلنا مراراً، نحن بحاجة إلى سلام عادل ودائم وشامل في أوكرانيا، تمشياً مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة بشأن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. لذلك نكرّر النداء الذي وجهته الجمعية العامة دعماً لوقف التصعيد والتوصل إلى حل سلمي للنزاع في قرارها دإط–6/11، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا" الذي اتخذ في شباط/فبراير من العام الماضي. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد قدمنا آخر إحاطة لمجلس الأمن في آذار/مارس (انظر S/PV.9570)، وأشكركم سيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس مرة أخرى على آخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا.

كما سمع المجلس من فوره من الأمين العام المساعد ينتشا، فإن أوكرانيا تتعرض حالياً لبعض أسوأ الهجمات منذ بداية هذه الحرب. ولا يمرّ يوم دون أن تحطم الضربات الجوية حياة المزيد من العائلات في جميع أنحاء البلد. ففي خاركيف وخيرسون وكييف ولفيف وميكولاييف وأوديسا وزابوريجيا ودونيتسك ودنيبرو، تستمر الموجات الهائلة للهجمات الواحدة تلو الأخرى في قتل وجرح المدنيين وإلحاق أضرار ودمار واسع النطاق بالبنية التحتية المدنية الحيوية. لم تستثن الحرب أي منطقة في أوكرانيا.

وكما استمع المجلس، تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أن النزاع المستمر منذ 24 شباط/فبراير 2022 قد أسفر عن مقتل أكثر من 810 10 من المدنيين، وهو العدد الذي ذكره الأمين العام المساعد ينتشا للتو، وإصابة أكثر من 550 20 آخرين. ومن المؤسف أن الأرقام الفعلية قد تكون أعلى من ذلك. وخسر عشرة ملايين شخص منازلهم في جميع أنحاء البلد حتى الآن وأجبروا على الفرار منذ تصاعد الحرب. تؤدي الأعمال العدائية الشرسة المستمرة في التجمعات السكانية على الخطوط الأمامية والحدودية، ولا سيما في مناطق دونيتسك وخاركيف وخيرسون وسومي، إلى نزوح أكبر من ذلك للمدنيين. ولا يزال النساء والأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب، كما هو الحال في العديد من الأزمات الأخرى في جميع أنحاء العالم. وغالباً ما يواجهون عوائق إضافية في الحصول على الخدمات الأساسية وهم أكثر عرضة لمخاطر الحماية، بما في ذلك العنف الجنساني.

وقد أدت الأضرار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية الحيوية بسبب الأعمال العدائية الأخيرة إلى تعطيل الوصول إلى الكهرباء والمياه والغاز وغيرها من الخدمات الأساسية لمئات الآلاف من المدنيين. وكان للهجمات المستمرة التي تؤثر على المرافق الطبية والمدارس، كما سمع المجلس، عواقب بعيدة المدى على حصول الناس على الرعاية الصحية والتعليم. وقد تحققت منظمة الصحة العالمية حتى الآن من أكثر من 700 1 هجوم أثرت على مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها ووسائل النقل والإمدادات والمرضى منذ شباط/فبراير 2022، مما أعاق بشكل كبير تقديم خدمات الرعاية الصحية. وتتعرض إمكانية حصول النساء والفتيات على الرعاية الطبية، بما في ذلك رعاية صحة الأم والصحة الإنجابية، لقيود شديدة في المناطق الريفية وبالقرب من الخطوط الأمامية.

وألحقت الأعمال العدائية خلال الفترة نفسها، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أضراراً بـ 000 1 من المرافق التربوية أو دمرتها، مما أدى إلى توقف تعليم ملايين الأطفال. لقد رأيتُ أهمية التعليم بشكل مباشر عندما زرت أوكرانيا في وقت سابق من هذا العام. إن العزلة الاجتماعية والخوف المستمر الناجمين عن هذه الحرب لهما آثار خطيرة على الصحة العقلية للأطفال. وهناك أكثر من 1,5 مليون طفل في حاجة ماسة إلى الدعم للتعامل مع التوتر والقلق وتحديات الصحة العقلية الأخرى المرتبطة بالأعمال العدائية.

كما تأثرت عمليات الإغاثة بالهجمات. وتتأثر البيئة العملياتية الصعبة أصلا بشكل أكبر بالضربات الجوية الأكثر تواترا والأكبر حجما.

وكما قيل في المجلس في آذار/مارس، قتل حتى الآن في عام 2024 عاملان في مجال العمل الإنساني وجرح 10 آخرون بسبب العنف. وبذلك يصل مجموع وفيات العاملين في مجال العمل الإنساني إلى 17 على الأقل منذ تصعيد الحرب. وذلك تذكير صارخ آخر بالأخطار التي يتعرض لها العاملون في مجال العمل الإنساني، خاصة وأن الموظفين الوطنيين يشكلون الأغلبية الساحقة من القتلى.

ومرة أخرى، ذكر ذلك في آخر إحاطة قدمناها في آذار/مارس، حيث أبلغ عن وقوع 14 حادثا ألحق أضرارا بالأصول والمرافق الإنسانية – ثمانية حوادث على بعد 10 كيلومترات من خط المواجهة – مما زاد من تقليص قدرة جهودنا في الاستجابة ونطاقها العملياتي.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، كما ذكرنا، أصيب مركز إنساني في زابوريجيا، وفي الأسبوع الماضي، دمر مكتب منظمة أطباء بلا حدود في منطقة دونيتسك بهجوم صاروخي. وأصيب خمسة مدنيين بجروح، واضطرت منظمة أطباء بلا حدود إلى تعليق أنشطتها الطبية الحرجة مؤقتا.

وقد شهدنا في الأسابيع الأخيرة نمطا مقلقا بشكل بالغ في تسلسل الهجمات. وإذ يهرع المسعفون أو خدمات الطوارئ إلى مكان الهجمات، تستهدف موجة ثانية من الضربات نفس الموقع، مسفرة عن مقتل الجرحى والتسبب في وفاة وإصابة المستجيبين الأوائل الذين يهرعون إلى مكان الحادث لمساعدة المحتاجين. ومن الواضح أن ذلك يضاعف من معاناة الجرحى ويشل عمل المستجيبين الأوائل والعاملين في حالات الطوارئ.

ويحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات الموجهة ضد الجرحى ومن يساعدونهم. إنها وحشية وغير معقولة ويجب أن تتوقف.

وكما ذكرنا في الإحاطات السابقة للمجلس، فإن عدم إمكانية الوصول هو أحد أهم التحديات التي تواجه عمليات العمل الإنساني في أوكرانيا. ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من مناطق دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا التي يحتلها الاتحاد الروسي. فما لا يقل عن 1.5 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في تلك المناطق. ومما لا شك فيه أن احتياجاتهم مماثلة لأولئك الموجودين في جميع أنحاء أوكرانيا الأخرى القريبة من خط المواجهة، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والأدوية والغذاء وسبل العيش، وبالطبع، مياه الشرب النظيفة. ويتحتم بموجب القانون الدولي الإنساني أن يسمح للعاملين في مجال العمل الإنساني بإمكانية الوصول على سبيل الأولوية.

ولا يزال نمط الضرر الذي يلحق بالمدنيين في النزاع ككل يشكل مصدر قلق بالغ. كما إنه يثير شكوكا جدية بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وأود أن أذكر بأن القانون الدولي الإنساني يتطلب من الأطراف أن تحرص دائما على تجنيب جميع المدنيين والأعيان المدنية جميع العمليات العسكرية. ويشمل ذلك حماية العاملين في مجال العمل الإنساني وأصوله، فضلا عن البنية التحتية الضرورية لبقاء المدنيين.

كما يتطلب القانون الدولي الإنساني من الأطراف السماح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك. وتتعارض العوائق التي تترك السكان المدنيين من دون الخدمات الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة مع ذلك الالتزام.

كما إن الهجمات المستمرة على أوديسا، بما في ذلك البنية التحتية لميناء المدينة، تثير القلق أيضا بسبب تأثيرها على الأمن الغذائي العالمي. وكما أشرنا في المجلس عدة مرات من قبل، فإن موانئ أوكرانيا على البحر الأسود عنصر أساسي في سلاسل الإمداد العالمية للحبوب وغيرها من السلع الزراعية الرئيسية. وتهدد الهجمات على تلك الموانئ بتقويض التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في أسواق الحبوب وخفض الأسعار العالمية. ومع استمرار المستويات المذهلة لانعدام الأمن الغذائي في أجزاء من العالم، يجب ضمان سلامة الملاحة في البحر الأسود وحماية الموانئ والبنية التحتية المدنية ذات الصلة وتشغيلها بشكل آمن.

ولا أستطيع أن أشدد بما فيه الكفاية على أن حجم الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا لا يزال هائلا. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن أكثر من 14.6 مليون شخص – 40 في المائة من سكان أوكرانيا، 56 في المائة منهم من النساء والفتيات – يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ونحن ممتنون للغاية للمانحين الذين قدموا حتى الآن 541 مليون دولار أو 17 في المائة من طلب 3.1 بليون دولار للاستجابة الإنسانية في أوكرانيا. فقد مكن ذلك العاملين في مجال العمل الإنساني من تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى 3 ملايين شخص في الشهرين الأولين من عام 2024 وحده، على الرغم من تدهور الحالة. كما إنه سمح للأمم المتحدة وشركائها – وكثير منهم منظمات محلية – بتوفير الغذاء والدعم النفسي والخدمات للناجين من العنف الجنساني والجنسي المتصلين بالنزاع وغير ذلك من الإمدادات. غير أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموارد المالية لدعم العمليات في تلك البيئة المتزايدة التعقيد والخطورة.

ويظل المجتمع الإنساني ملتزما ببذل كل ما في وسعه لدعم شعب أوكرانيا. ولكن إذا استمرت الأعمال العدائية في التصاعد، فإن الحالة المتردية أصلا لملايين الأشخاص في أوكرانيا والتحديات التي نواجهها في الاستجابة لها ستزداد عمقا.

إن التسامح مع الحرب ليس أمرا طبيعيا. ونحث مجلس الأمن على ألا يسمح للحرب بأن تمضي من دون اعتراض أو حل. إنها تتسبب في الموت والدمار والمشقة بلا توقف. ويجب على أعضاء المجلس معا أن يفعلوا كل ما في وسعهم لضمان احترام قواعد الحرب، والسعي إلى تحقيق السلام ووضع حد لمعاناة الشعب الأوكراني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ميروسلاف ينتشا والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أنوه بوجود الممثلين الدائمين لأوكرانيا والدانمرك وليتوانيا والاتحاد الأوروبي في القاعة.

تشير إكوادور مع القلق إلى الأزمة التي طال أمدها في أوكرانيا وتأسف للتقارير التي تفيد بوقوع هجمات مؤخرا على مدن مأهولة بالسكان، ملحقة أضرارا بشكل غير متناسب بالسكان المدنيين ومسهمة في تدهور الحالة الإنسانية في البلد. ومما يبعث على القلق البالغ أن نلاحظ التقارير التي تفيد بوقوع إصابات بين المدنيين في الأشهر الأولى من هذا العام، ومن بينهم عشرات الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا أضرارا لحقت بالبنية التحتية الحيوية، مما أدى إلى تعطل الخدمات الأساسية مثل إمدادات الكهرباء والمياه والغاز، الأمر الذي أثر على مئات الآلاف من الأشخاص وزاد من تدهور الظروف المعيشية الصعبة أصلا.

ووفقا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قتلت، منذ بداية النزاع، 3 238 امرأة وفتاة وأصيبت 4 872 أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل النساء 56 في المائة من المشردين داخليا البالغ عددهم نحو 4 ملايين شخص. ولا يمكن أن تستمر تلك الهجمات المتواصلة على النساء وسبل عيشهن. ويدعو بلدي جميع الأطراف المعنية إلى التصرف بأقصى درجات ضبط النفس. ومن الضروري حماية أرواح المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وفقا لمبادئ وولايات القانون الدولي، ولا سيما تلك التي تتطلب أن تتصرف جميع أطراف النزاع بتمييز وتناسب واحتياط.

وترى إكوادور أن من الضروري احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال المعونة ومرافق منظمات المعونة. ومن الضروري ضمان بيئة آمنة لهم للقيام بعملهم من دون خوف من العنف.

وقد قوضت الأزمات الدولية في أماكن مثل غزة والسودان واليمن قدرة المجتمع الدولي على زيادة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاعات. ومن الحيوي ضمان إيصال المساعدة من دون عوائق إلى من تمس حاجتهم إليها، لذلك من الضروري حث المانحين على مواصلة دعمهم للمحتاجين حاجة ماسة إليه.

إن النزاع مأساة لشعبي روسيا وأوكرانيا، وبالتالي يجب أن ينتهي. وتأمل إكوادور أن يتم التوصل إلى حل للأزمة من خلال الدبلوماسية والحوار بغية تخفيف معاناة السكان المدنيين التي طال أمدها ومنع أي خطر للتصعيد.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد ينتشا والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما.

منذ عامين وحتى الآن، ومنذ بداية الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، تنتهك روسيا القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل يومي. وفي ليلتي 21 و 28 آذار/مارس، استهدفت روسيا عمداً البنية التحتية لتوليد الطاقة في أوكرانيا، مما ألحق أضرارا جسيمة بسبع محطات حرارية لتوليد الكهرباء وسدين كهرمائيين. وفي 5 و 6 نيسان/أبريل، قُتل أو جُرح عشرات المدنيين في خاركيف وزابوريجيا. وأصابت تلك الضربات بلدة بوكروفسك ودمرت مقر منظمة أطباء بلا حدود.

وفي خاركيف، استهدفت الصواريخ الروسية مناطق سكنية وألحقت أضرارا بالمنازل والمدارس ورياض الأطفال. وأُصيب مهجع يُستخدم كمركز جماعي للنازحين. كما يُستهدف العاملون في مجال الإنقاذ عمدا. ومنذ بداية عام 2024، أصاب أكثر من 80 هجومًا البنى التحتية الصحية في جميع أنحاء أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وجرح 35 آخرين. وتدين فرنسا تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وترتفع الخسائر البشرية يومياً، حيث قُتل ما لا يقل عن 500 10 مدني منذ بداية النزاع. ونزح أكثر من 4 ملايين شخص، من بينهم مليون طفل. ويحتاج أكثر من 17 مليون شخص إلى مساعدات

إنسانية. وفي عام 2023، قتل أو جرح 50 عاملا في المجال الإنساني. وفي 1 شباط/فبراير 2024، قتل اثنان من عمال الإغاثة الفرنسيين في غارة روسية، وهو عمل جبان وشائن.

وفي الوقت نفسه، تواصل روسيا ضرباتها ضد البنية التحتية الأوكرانية للطاقة. وتشكل الضربات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية غير المشاركة في الأعمال العدائية جرائم حرب.

ولا يمكن السماح لمرتكبي كل تلك الجرائم بالتمتع بالإفلات من العقاب. وترحب فرنسا بتجديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان. كما أن مذكرات التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية في 5 آذار/مارس ضد ضابطين روسيين خطوة أساسية إلى الأمام.

أخيرا، لا تزال فرنسا تدعم المبادرات الرامية إلى الحد من آثار هذه الحرب، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ونتخذ إجراءات لمكافحة انعدام الأمن الغذائي الذي تسببت فيه روسيا، بسبل من بينها ممرات التضامن ومبادرة "حبوب من أوكرانيا". وفي هذا الإطار، يسرت فرنسا نقل الحبوب الأوكرانية إلى السودان والصومال ونيجيريا واليمن وستمول فرنسا عمليات نقل جديدة إلى البلدان الضعيفة في عام 2024. وتُظهر هذه المبادرة أن أوكرانيا وحدها هي التي تتحدث عن السلام، حتى وهي تتعرض للهجوم. وأوكرانيا وحدها هي المهمومة بعواقب النزاع الذي يعاني منه المجتمع الدولي بأسره.

وتدعو فرنسا روسيا إلى سحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير وإلى احترام أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 16 آذار/مارس 2022. وسنواصل تقديم الدعم السياسي والعسكري والإنساني لأوكرانيا بغية مساعدتها على ممارسة حقها في الدفاع عن النفس.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمديرة ووسورنو على تسليط الضوء على الدمار الذي تخلفه الحرب الروسية على أوكرانيا.

تحتدم الحرب الروسية ضد أوكرانيا للعام الثالث على التوالي ويواصل بوتين صب الأهوال على الشعب الأوكراني. ولا يمكن لأي عدد من بيانات الإنكار والأكاذيب أو أي قدر من الدعاية أن يمحو الكم الهائل من الأدلة والوثائق التي تثبت ما خلفته روسيا من موت ودمار وفظائع. فأثناء الليل، شنت روسيا هجمات وصفها البعض بأنها من بين أسوأ الهجمات على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا منذ بدء الغزو الروسي الشامل. وتشير التقارير الأولية إلى انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء البلد بسبب الهجمات الليلية. وتفيد التقارير بتدمير محطة تريبيليا الحرارية لتوليد الكهرباء الكائنة بالقرب من كييف.

وفي 26 آذار/مارس، نشرت بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا تقريراً يتضمن نتائج جديدة تتعلق بالتعذيب المنهجي لأسرى الحرب الأوكرانيين في الأسر الروسي وزيادة في الادعاءات الموثوقة بشأن عمليات الإعدام. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وشباط/فبراير 2024، سجلت البعثة ادعاءات موثوقة عن 32 عملية إعدام على الأقل لأسرى حرب أوكرانيين في 12 حادثة منفصلة. وقد يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وتحدث جميع الناجين تقريبًا الذين أُجريت مقابلات معهم عن تعرضهم لتعذيب لا يمكن تصوره ولا هوادة فيه أثناء أسرهم – الضرب المتكرر والصدمات الكهربائية والتهديد بالإعدام والإجبار على البقاء في وضعيات مجهدة لفترات طويلة وعمليات الإعدام الوهمية. وروى أكثر من 50 في المائة منهم أنهم تعرضوا للعنف الجنسي، فضلاً عن حرمانهم من الغذاء والماء والرعاية الطبية الكافية. وبينما ستكرر روسيا افتراءاتها الواهية لتبرير مهاجمة البنية التحتية المدنية أو لإنكار الحقيقة، وجد التقرير أيضا أن تكثيف روسيا للهجمات ضد أوكرانيا في أواخر كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير قد ساهم في ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في المناطق البعيدة عن الجبهة. ومن المستحيل تجاهل أن البعثة تحققت من أن نحو عشرة مرافق طبية وقرابة 30 منشأة تعليمية قد دُمرت أو تضررت بسبب الهجمات الروسية المتهورة على أوكرانيا في شهر آذار/مارس وحده.

وأنا متأكد من أننا جميعا على دراية بتقرير 15 آذار/مارس الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا الذي

وثق ادعاءات مماثلة، مشيرا إلى أن تجاهل روسيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي قد أدى إلى تصاعد معاناة المدنيين. وعززت الأدلة الجديدة النتائج السابقة التي توصلت إليها اللجنة بشأن ممارسة السلطات الروسية للتعذيب على نطاق واسع وممنهج ضد المدنيين في أوكرانيا.

وقد حان الوقت للاعتراف بأنه من دون محاسبة روسيا على أفعالها، لن يكون هناك سلام. فنحن لا نشهد حربًا عدوانية وغزوًا فحسب، بل نشهد اعتداءً قاسيًا وموثقًا جيدًا على القانون الدولي ومبادئ الإنسانية المشتركة. وكثّفت روسيا هجماتها على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا منذ 22 آذار/مارس، مستهدفةً منشآت توليد الطاقة فيها، بالإضافة إلى شبكة الكهرباء لديها. وتزيد تلك الهجمات من خطر حدوث أزمة إنسانية في مدن مثل خاركيف.

وفي الوقت الذي يهاجم فيه الكرملين البنية التحتية للطاقة والزراعة في محاولة لتدمير الحبوب والمنتجات الغذائية وإغراق البلد في الظلام، تظل أوكرانيا صامدة. وتواصل أوكرانيا جهودها لإطعام الفئات الأكثر ضعفا في العالم من خلال برامج مثل "حبوب من أوكرانيا"، التي يتم من خلالها توصيل الحبوب الأوكرانية عبر برنامج الأغذية العالمي إلى أماكن مثل إثيوبيا والصومال واليمن ونيجيريا والسودان وكينيا. وتُرسل الحبوب الأوكرانية أيضا إلى غزة.

وبينما تسعى أوكرانيا إلى إيجاد حل عادل ودائم للحرب، مع دعمها للمجتمع الدولي أيضًا، فإنها تواجه الكرملين الذي يختار باستمرار الحرب والتصعيد. وتشتري روسيا بصفاقة القذائف التسيارية وغيرها من الذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وخوفًا من تزايد الأدلة ضد روسيا، اختار الكرملين عرقلة عمل المجلس باستخدامه لحق النقض. وأظهرت روسيا، باستخدامها حق النقض ضد مشروع القرار الرامي إلى تمديد ولاية فريق الخبراء (انظر S/PV.9591) المسؤول عن مراقبة انتهاكات كوريا الشمالية، وبالتالي انتهاكات روسيا لجزاءات الأمم المتحدة، أنها لا تهتم بالسلام والأمن الدوليين. فهي لا تهتم إلا بنفسها وبتقليل عدد التقارير المستقلة التي تكشف سياسات بوتين وأفعاله المدمرة.

إن الطريق إلى الأمام واضح: يجب على روسيا وقف عدوانها والانسحاب الفوري والكامل من جميع الأراضي داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليًا.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر لممثلي إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

مرة أخرى، يجتمع المجلس في أعقاب حملة وحشية من الضربات الجوية التي شنتها روسيا، العضو الدائم في المجلس، على أوكرانيا.

واشتدت هذه الهجمات منذ 20 آذار/مارس، حيث استخدم أكثر من 000 1 من الصواريخ والمسيرات والقنابل الجوية الموجهة في أسبوع واحد. وأصيب أو قتل عشرات المدنيين، من بينهم أطفال، في الأيام القليلة الماضية وحدها. ونتيجة للعدوان الروسي المستمر، سيحتاج حوالي 40 في المائة من سكان أوكرانيا إلى مساعدة إنسانية هذا العام. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، إن روسيا تستهدف عمداً البنية التحتية للطاقة. فهذا الصباح تحديداً، دمرت الضربات الروسية محطة تريبيليا الكهربائية، وهي إحدى أكبر المحطات التي تزود المدنيين بالكهرباء والتدفئة في أوكرانيا. وتحرم الهجمات الروسية ملايين الأشخاص من الكهرباء والمياه، وتقطع الكهرباء عن المستشفيات، وتهدد محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء، وتؤخر العمليات الإنسانية المنقذة للحياة. ونحث روسيا على التوقف فوراً عن استهداف البنية التحتية المدنية والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وثانياً، تكاتف المجتمع الدولي، منذ بداية الغزو الروسي، لدعم شعب أوكرانيا. والتزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من 350 مليون جنيه إسترليني من المساعدات الإنسانية منذ شباط/فبراير 2022 لدعم الجهود الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية لمساعدة الأشخاص الذين هم في أمس حاجة إلى المساعدة الإنسانية. غير أن ملايين من هؤلاء يعيشون حاليا على

الخطوط الأمامية وفي الأراضي الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا بشكل غير قانوني، حيث تواصل روسيا منع وصول المساعدة الإنسانية. ونحث روسيا على الاستجابة للنداءات المتكررة التي يوجهها أعضاء المجلس لإتاحة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وبدون عوائق حتى تصل المعونة إلى من هم في أمس حاجة إليها.

وثالثاً، يتم تمكين العدوان الروسي في أوكرانيا بالقمع في الداخل. فالسلطات الروسية تقيد حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع وحرية التعبير في روسيا. كما تستمر في تجاهل تدهور صحة المواطن البريطاني فلاديمير كارا مورزا، المحتجز في سجن روسي. واليوم، بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاعتقال فلاديمير، نحث السلطات الروسية على إطلاق سراحه فوراً لأسباب إنسانية.

تواجه أوكرانيا حالة طوارئ إنسانية طويلة الأمد. وهناك حل سهل لإنهاء المعاناة. فبإمكان روسيا إنهاء الحرب والانسحاب من الأراضي الأوكرانية واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والمديرة السيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما.

إن القتال في أوكرانيا لا يزال مستمراً والحالة الإنسانية تزداد سوءا. ولا يزال خطر امتداد النزاع جلي. وتعتقد الصين أن النزاع يزداد تعقيداً ويطول أمده، مما يبعث على القلق. ولن يؤدي استمرار القتال إلا إلى تشديد معاناة المدنيين الأبرياء في أوكرانيا وجلب مزيد من المخاطر والتحديات غير المتوقعة للمنطقة والعالم. فلا يمكن أن ينتصر أحد في النزاعات والحروب. ويمثل الحوار والتفاوض السبيل الوحيد المجدي للخروج من الأزمة الأوكرانية. وتدعو الصين مرة أخرى الأطراف المعنية إلى الدخول في حوار ومفاوضات مباشرين، واتخاذ الخطوات الأولى نحو التوصل إلى تسوية سياسية، والعمل معا على تخفيف حدة توتر الحالة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده وأن يعمل بنشاط لتهيئة الظروف اللازمة لذلك.

واتخذت الصين دائماً موقفاً موضوعيا ومحايدا بشأن قضية أوكرانيا ودعت إلى إجراء محادثات من أجل السلام. وما فتئت الصين ترى أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وينبغي أخذ الشواغل الأمنية لجميع البلدان على محمل الجد وينبغي دعم كل جهد يمكن أن يفضي إلى حل سلمي للأزمة. ونحن على استعداد لمواصلة التواصل مع جميع الأطراف والاضطلاع بدور بنّاء في تشجيع تسوية سياسية للأزمة الأوكرانية.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين على إسهامهما وأفكارهما الثاقبة، كما أود أن أرحب بمشاركة ممثل أوكرانيا في جلسة اليوم. أود أن أتطرق إلى نقطتين باسم وفد بلدي.

أولاً، فيما يتعلق بقصف روسيا المستمر للمدن الأوكرانية، لا يمر يوم من دون أن تقوم القوات المسلحة الروسية بضربات تقتل وتشوه مواطنين وتحول البنية التحتية المدنية إلى أنقاض. ففي هذا العام وحده سُجل أكثر من 000 7 هجوم بالمسيرات والقذائف في جميع أنحاء أوكرانيا. وكما أكدت السيدة ووسورنو هذا الصباح، فإن هذه الهجمات تعقبها في كثير من الحالات ضربة ثانية، تقتل المُسعِفين بعد وصولهم إلى موقع لإنقاذ أرواح المدنيين. لا بد من وقف اتباع هذا النهج في الحرب. وتدين سلوفينيا بأشد العبارات الممكنة هذا الأسلوب المزدوج. فهو نمط مثير للقلق رأيناه في غزة ونراه الآن في أوكرانيا أيضا.

وثانياً، فيما يتعلق بهجمات روسيا التي لا هوادة فيها على البنية التحتية الحيوية المدنية للطاقة، شهدنا في الشهر الماضي سلسلة من الضربات الصاروخية الروسية تسببت في انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء أوكرانيا. وفي هجوم 22 آذار/مارس وحده، أطلقت روسيا 150 مسيرة وقذيفة، وهو أكبر هجوم على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا منذ بداية الحرب. وكانت هجمات آذار/مارس موضعية وتهدف إلى إلحاق أضرار دائمة لا يمكن إصلاحها بمحطات توليد الطاقة في أوكرانيا. وكما سمعنا من السيد ينتشا، أصابت إحدى الضربات سد

محطة دنيبرو لتوليد الطاقة الكهرمائية، وهو أكبر سد في البلد بعد تدمير سد كاخوفكا في حزيران/يونيه من العام الماضي. ويضعنا ذلك مرة أخرى على بعد مقربة من كارثة بيئية أخرى دبرتها روسيا في هذه الحرب غير الضرورية. وللأسف، يواصل المعتدي اتباع هذا الأسلوب بشكل منهجي. ففي الليلة الماضية تحديداً، وجهت روسيا أكثر من 80 قذيفة ومسيرة على محطات الطاقة والبنية التحتية للطاقة في جميع أنحاء أوكرانيا. وانقطعت الكهرباء عن مئات الآلاف من الأشخاص وأصيب أحد المستشفيات. وقُتل مدنيون، من بينهم طفلان. وتشكل هذه الهجمات على الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، الذي تدوس عليه روسيا كل يوم. وإذ نحتفل الأسبوع المقبل باليوم الدولي للآثار والمواقع، أود أيضا أن أشير إلى استهداف روسيا المنهجي وتدميرها لمواقع التراث الثقافي والديني في أوكرانيا. وكلها مواقع محمية بمقتضى القانون الدولي.

وبينما تشعر روسيا بقلق بالغ، وعن حق، إزاء تدمير غزة ومعاناة الفلسطينيين هناك، فإنها تتبع معايير مختلفة عندما تدمر البنية التحتية المدنية وتقتل المدنيين في أوكرانيا. وندعو روسيا إلى التوقف عن تقويض كل محاولة لتحقيق السلام في أوكرانيا. فبينما تدعي أنها مستعدة لمناقشة السلام، تثبت هجماتها عكس ذلك تماماً. لا بد أن تتوقف انتهاكات القانون الدولي. ولا بد أن تتوقف معاناة المدنيين. ولا بد أن يتوقف العدوان.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر أيضا الأمين العام المساعد ينتشا والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة وفود أوكرانيا وبولندا وليتوانيا والاتحاد الأوروبي والدانمرك في جلسة اليوم.

من المؤسف حقا أن غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا يتسبب في معاناة إنسانية لا توصف، على الرغم من دعوة المجتمع الدولي المتكررة لوضع حد له. وقد أطلعنا الأمين العام المساعد ينتشا والمديرة ووسورنو على آخر المستجدات بشأن الحالة في الميدان من حيث عدد الخسائر البشرية. ولكن في حين أن مجرد الأرقام لا يمكن أن تصف بشكل كامل وحشية هذه الحرب غير المبررة، أود أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى التطورات المفزعة في الميدان حتى نتمكن من فهم مدى وحشية الحرب. يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الثانية منذ القتل الجماعي للمدنيين في بلدة بوتشا بأوكرانيا، لكن وللأسف لم تتوقف قسوة الحرب عند هذا الحد. وفقا لتقرير الأمم المتحدة الصادر هذا الأسبوع، كانت هناك زيادة حادة في الخسائر في صفوف المدنيين بأوكرانيا في آذار/مارس، حيث قتل أو جرح 604، من بينهم 57 طفلا، مع تكثيف هجمات روسيا على أوكرانيا. ويضاف ذلك الآن إلى العدد المذهل بالفعل من الضحايا – أكثر من 10 000 مدني قتلوا، بمن فيهم ما يقرب من 600 طفل – خلال العامين الماضيين. وتقدر منظمة الصحة العالمية أيضا أن ما مجموعه 9.6 ملايين شخص في أوكرانيا معرضون الآن لخطر العيش وهم يعانون من أحد اعتلالات الصحة النفسية بسبب تجاربهم المؤلمة المرتبطة بالحرب. لقد اضطر عشرات الملايين من الناس إلى اللجوء إلى بلدان أجنبية أو النزوح داخليا، وهي أعداد غير مسبوقة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية وتنذر ب آثار اجتماعية واقتصادية سلبية طويلة الأمد في المنطقة.

ويود وفد بلدي أيضا أن يسلط الضوء على الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمسعفين والتي تفاقم قسوة الحرب. تفيد التقارير بأن 50 من عمال الإغاثة من بلدان مختلفة قتلوا أو أصيبوا في أوكرانيا في العام الماضي وحده، وقتل اثنان من عمال الإغاثة الفرنسيين في شباط/فبراير بينما كانوا يقدمون الخدمات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أودت الضربات الروسية في 4 نيسان/أبريل بحياة ثلاثة عمال إغاثة كانوا يحاولون إنقاذ الضحايا في أعقاب ضربات سابقة. وفي 5 نيسان/أبريل، دمر هجوم صاروخي روسي مبنى منظمة أطباء بلا حدود في دونيتسك، مما أدى إلى إصابة خمسة أشخاص، من بينهم موظفون في منظمة أطباء بلا حدود، وأسفر عن تعليق أعمال الإغاثة الإنسانية الطبية في المنطقة. ويعرب وفد بلدي عن أسفه البالغ لعدم احترام أحد أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي الإنساني – أي حماية العاملين في المجال الإنساني، ناهيك عن المدنيين.

يجدر بنا أن نكرر أن كل تلك العواقب المأساوية هي نتيجة لغزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا. ومن دواعي القلق الشديد أن روسيا

تواصل تقويض القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بمواصلة حربها الوحشية على أوكرانيا، في انتهاك واضح لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ومن المؤسف للغاية أن هجمات روسيا التي لا هوادة فيها على الشعب الأوكراني يعززها تعاونها العسكري غير القانوني مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشكل تزويد الاتحاد الروسي بالذخائر والقذائف التسيارية الكورية الشمالية انتهاكا واضحا لقرارات متعددة لمجلس الأمن. ومما يدعو للاستياء حقا أن روسيا استخدمت حق النقض لإحباط اعتماد مشروع القرار بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء المعني برصد جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على كوريا الشمالية (S/2024/255)، لأنها لا تريد أن يحقق الفريق في التقارير المتعلقة بصفقات الأسلحة.

ونرفض محاولات روسيا المستمرة لتطبيع غزوها غير القانوني لقبوله كأمر واقع. ونود أيضا أن نذكر المجلس بأن تاريخ البشرية ينحاز دائما إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نرى أن جميع مرتكبي جرائم الحرب في أوكرانيا، بما فيها القتل والتعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، يجب أن يخضعوا للمساءلة إذا أردنا الحيلولة دون ارتكاب الفظائع في المستقبل. إن جميع الانتهاكات المرتكبة في هذه الحرب ستعالج بطريقة أو بأخرى لأن المجتمع الدولي ما فتئ يسجل تلك الجرائم بدقة منذ بدء الحرب. ويكرر وفد بلدي دعوته روسيا إلى سحب قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. وستواصل جمهورية كوريا التضامن مع الشعب الأوكراني إلى أن يحقق سلاما عادلا ودائما على أراضيه. وسنواصل الوقوف أيضا إلى جانب العدالة وسيادة القانون والميثاق.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو، على المعلومات المستكملة التي قدماها، وأرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وليتوانيا والدانمرك وبولندا والاتحاد الأوروبي في جلسة اليوم.

لا تزال غيانا تسجل قلقها البالغ حيال المعاناة الإنسانية التي لا حد لها في أوكرانيا والناجمة عن هذه الحرب المستمرة – حرب ما كان ينبغي شنها في المقام الأول، حرب دمرت حياة الملايين. ويقدر تقرير تقييم الاحتياجات العاجلة الذي أصدره البنك الدولي والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والحكومة الأوكرانية أن إعادة بناء أوكرانيا ستستغرق 10 سنوات على الأقل بتكلفة 486 بليون دولار. هذا المبلغ بالدولارات، لكن الحقيقة المرة هي أن القتال والأعمال العدائية قد دمرا وأزهقا أرواحا بالملايين لن يتسنى أبدا استعادتها أو إعادة بناؤها بالكامل ولا يمكن تقييم خسارتها بأي ثمن.

فمنذ بداية الحرب لقي أكثر من 10 000 مدني حتفهم وأصيب أكثر من 20 000 بجروح. وأجبر أكثر من 6 ملايين أوكراني على العيش كلاجئين في جميع أنحاء أوروبا بينما نزح داخليا 3.6 ملايين. وبقدر ما تفزعنا هذه الأعداد لكنها تظل عاجزة عن رصد الأثر الكامل للحرب. ومما يدعو للأسى أيضا أن تلك الهجمات تشن عشوائيا في مناطق مأهولة بالسكان، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. فهي تلحق الضرر بالمدارس والمرافق الطبية والمنازل وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية وتؤدي إلى عواقب بعيدة المدى. وبموجب القانون الدولي الإنساني، تعتبر هذه البنية التحتية الحيوية مكونة من أعيان مدنية، ومن المفترض حمايتها من الهجمات أثناء أي نزاع مسلح. ولكن على الرغم من مبادئ القانون الدولي، لا تزال تلك البنى مستهدفة.

إن تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا الذي صدر مؤخرا يرسم صورة قاتمة للغاية للأثر الشديد للحرب، ويوثق العديد من حالات الانتهاكات. وتشمل حالات التعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، فضلا عن عمليات نقل الأطفال. وتدعو غيانا إلى وضع حد فوري لتلك الأعمال غير القانونية وتطالب الطرفين باحترام المبادئ الإنسانية والتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وضمان عودتهم الآمنة إلى أسرهم.

ونرى أن إطالة أمد الحرب ينطوي على مخاطر وعواقب جسيمة متزايدة الخطورة على جميع المعنيين وعلى السلم والأمن الدوليين. وندعو إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية والانسحاب الكامل للقوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. كما ندعو الطرفين إلى وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الهجمات على الأطفال وجرائم العنف الجنسي والجنساني ضد المدنيين وأسرى الحرب. وندعو كذلك إلى السماح بوصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأراضي المحتلة بدون عوائق، ونحث المجتمع الدولي على زيادة الدعم الإنساني المقدم لأوكرانيا.

وفي الختام، نشجع الطرفين مرة أخرى على الالتزام بعملية سياسية ودبلوماسية جادة تهدف إلى إنهاء النزاع، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة الانخراط لتحقيق تلك الغاية. ونرحب بمبادرات السلام التي أعلنتها بعض الدول الأعضاء ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ينتشا والسيدة ووسورنو على إحاطتيهما القيمتين.

نشهد منذ أكثر من عامين الكثير من الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة من جانب روسيا، مما أدى إلى معاناة عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء. كما أن موجات الهجمات في الحرب العدوانية غير المبررة ضد أوكرانيا لم تتسبب في قتل الأبرياء وإصابتهم فحسب، بل أدت أيضا إلى تفاقم الحالة الإنسانية برمتها على أرض الواقع. وفي نهاية الأسبوع الماضي، أفادت تقارير بأن سلسلة أخرى من الهجمات الصاروخية في منطقة خاركيف أسفرت عن مقتل مدنيين. وفي الهجمات المتكررة من هذا النوع التي نشهدها منذ بداية العام الحالي، لا يقتصر الأمر على سقوط قتلى أو جرحى وإنما يعاني مئات الآلاف أيضا من تعطل البنية التحتية الحيوية للكهرباء والمياه والغاز.

ومما يؤلم اليابان بشدة تجاهل روسيا المستمر للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني الذي يحظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية الحيوية. ولن تتغاضى اليابان عن إفلات المسؤولين عن تلك الهجمات من العقاب ويجب تحديد هوية مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وكل تلك الأفعال المشينة ومحاسبتهم. ويساور اليابان بالغ القلق إزاء الهجمات المستمرة على المستشفيات والمدارس الأوكرانية بوجه خاص، كما سمعنا من مقدمي الإحاطتين. وفي عام 2023، سجلت الأمم المتحدة أكثر من 300 هجوم على المستشفيات والمدارس في أوكرانيا، وهو أحد أعلى المعدلات المسجلة في جميع أنحاء العالم. وشهدت أوكرانيا ما يقرب من ربع الهجمات التي استهدفت مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم ما بين شهري كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من هذا العام. وفي عام 2024 وحده، في غضون ثلاثة أشهر فقط أو نحو ذلك، تضررت بالفعل أكثر من 90 مدرسة في أوكرانيا أو دُمرت بالكامل. ودعت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في أوكرانيا، السيدة دينيس براون، المجتمع الدولي إلى عدم قبول تطبيع الحرب. ونكرر دعوتها بقوة. يجب ألا نعتاد على هذا الوضع المروع.

ومع استمرار الحرب، تحذر منظمة الصحة العالمية من أن قرابة 10 ملايين شخص معرضون حاليا لخطر المعاناة من الاضطرابات النفسية وأن الأطفال معرضون لها بشكل خاص، كما سمعنا من السيدة ووسورنو هذا الصباح. وفي هذا السياق، وضمن المبادرات المختلفة التي اتخذتها اليابان هذا العام، أعلنا عن تقديم مساهمة قدرها 14,6 مليون دولار إلى اليونسكو لصالح أنشطتها في أوكرانيا، بما في ذلك تدريب المعلمين على توفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال والطلاب الذين يعانون من الإجهاد النفسي.

إن شعب أوكرانيا لا يستحق أن يعيش في خوف مستمر. وما زلنا نحث روسيا على وقف عدوانها والانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أوكرانيا المعترف بها دوليا. وستواصل اليابان الوقوف إلى جانب الشعب الأوكراني.

السيد كودري (الجزائر): أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، ممثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، والسيدة إديم ووسورنو، ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما.

تجدد الجزائر التعبير عن قلقها إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية المنجرة عن الأزمة الأوكرانية في ظل تزايد الخسائر في

أرواح المدنيين والمعاناة المستمرة للسكان، ومن بينهم ملايين اللاجئين والمشردين داخليا وتدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. من المهم والملح أن نعمل معا وبشكل وثيق وأن نكثف جهودنا الدبلوماسية الجماعية لوضع حد لهذه الأزمة دون تمييز في معالجة المعاناة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمنح جميع الأطراف الأولوية لحماية المدنيين وأن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبنفس القدر من الأهمية، لا بد من تخفيف حدة التوترات وتجنب الأعمال القتالية، وكذا الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة بين الأطراف من أجل تهيئة الظروف لإجراء حوار ومفاوضات شاملة وبناءة، تماشيا مع مبدأ التسوية السلمية للنزاعات. ومن ناحية أخرى، نحذر مجددا من أن تفاقم الاستقطاب لن يسهم إلا في إطالة أمد الأزمة ولن يؤدي إلا إلى مزيد من التصعيد، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات وخيمة على السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، تجدد الجزائر دعوتها إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى إيجاد حل لهذه الأزمة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمشاغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة التي طلبتها إكوادور وفرنسا. وأود أيضا أن أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الهامتين. وأنوه بحضور ممثلي أوكرانيا وبولندا وليتوانيا والاتحاد الأوروبي والدانمرك هنا اليوم ومشاركتهم.

يساور سيراليون بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا التي تشهد تدهورا مستمرا في خضم النزاع الدائر. وأسفر هذا النزاع المدمر المستمر منذ عامين – والذي يشهد، في جملة أمور، قتالا عنيفا وقصفا شديدا في جميع أنحاء أوكرانيا وهجمات في أجزاء من الاتحاد الروسي – عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالمنازل والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية الحيوية وتدميرها، بما في ذلك البنية التحتية للخدمات الأساسية مثل محطات توليد الطاقة.

وللأسف، فإن ما يتردد عن استخدام تكتيك الضربات المزدوجة، ولا سيما عندما تكون عمليات الإنقاذ جارية بعد هجوم أولي، مما يتسبب في وقوع قتلى من المدنيين، بمن فيهم المسعِفون، يثير بالغ القلق. ووفقا لمفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تتجاوز الخسائر في صفوف المدنيين في أوكرانيا 000 30 شخص، حيث قُتل أكثر من 000 10 شخص وجُرح أكثر من 000 19 منذ بداية النزاع.

ولا تزال الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية تبعث على الأسى الشديد. وأدت، حسب التقارير، إلى أكبر أزمات النزوح وأسرعها نموا في أوروبا وعجّلت باستجابة إقليمية للاجئين على نحو متناسب. وأدت الغارات الجوية والهجمات الصاروخية الأخيرة في كييف وأوديسا وخاركيف إلى تدمير البنية التحتية للطاقة وتعطيل إمدادات الكهرباء وتسببت في عمليات إجلاء قسري، مما زاد من حدة الظروف الصعبة بالفعل التي يواجهها المتضررون. وتشير أيضا تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن قرابة 10 ملايين شخص نزحوا قسرا بسبب الحرب حتى شهر آذار/مارس، بما في ذلك 3,7 مليون نازح داخليا و 6,4 مليون لاجئ فروا إلى الخارج. ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن أكثر من 17 مليون شخص هم الآن في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم 10 ملايين نازح قسريا و 3,3 مليون شخص يعيشون في مجتمعات الخطوط الأمامية، حيث يعانون من نقص حاد في الموارد ويتعرضون للقصف المستمر. ونظراً لأن الأعمال العدائية على طول خط المواجهة لا تزال تعيق قدرة المنظمات الإنسانية على إيصال المساعدات والخدمات إلى السكان المتأثرين بالنزاع، تحث سيراليون أطراف النزاع على السماح للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالوصول دون عوائق إلى الأشخاص الذين هم في أمس حاجة إليها.

ولم يسلم الأطفال من وطأة النزاع وحدته. فقد أُبلغ عن ادعاءات بحدوث انتهاكات جسيمة لتدابير حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. ومن المحتمل أن تؤثر هذه الانتهاكات المبلغ عنها على الصحة النفسية للأطفال ورفاههم على المدى الطويل.

ونتيجة لأكثر من 500 1 هجوم على مرافق الرعاية الصحية تحققت منها منظمة الصحة العالمية منذ شباط/فبراير 2022 ولتدمير هذه المرافق، خرج ما يقرب من نصف المراكز الصحية في بعض أجزاء شرق أوكرانيا وجنوبها من الخدمة. وإضافة إلى ذلك، تعرض ملايين الأطفال لمزيد من الصدمات النفسية ومشاكل الصحة النفسية.

وعلاوة على ذلك، كان للهجمات على المدارس أثر كبير على التعليم، حيث تضررت أو دُمرت نصف جميع المؤسسات التعليمية تقريباً في منطقتي خاركيف وخيرسون ولحق الضرر أو الدمار بنسبة مذهلة من هذه المؤسسات في دونيتسك بلغت 80 في المائة، حسبما أفادت به التقارير. وفي جميع أنحاء البلد، تفيد التقارير بأن ثلث الأطفال فقط يتلقون الدروس بالحضور الشخصي الكامل، بينما يتعلم ثلثهم من خلال نهج مختلط يجمع بين الحضور الشخصي والتعلم عبر الإنترنت ويتعلم الثلث الآخر بشكل كامل عبر الإنترنت. وأوجدت هذه الأشكال المتنوعة من التعلم نظاماً متعدد المستويات حيث يحصل بعض الطلاب على تعليم أقوى مقارنة بغيرهم. ولذلك آثار خطيرة على المستقبل التعليمي لأوكرانيا.

وإضافة إلى ذلك، تحققت المنظمة الدولية للهجرة من تدمير مبان سكنية، مما حرم حوالي 000 720 شخص في أشد الأجزاء تضررا من أوكرانيا من إمكانية الحصول على سكن لائق وآمن. ففي خيرسون مثلا، يعيش قرابة 30 في المائة من الناس في مبان لحقت بها أضرار.

وتؤكد سيراليون من جديد أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي ضوء حجم الأزمة الإنسانية في أوكرانيا وتعقدها، تدعو سيراليون المجتمع الدولي كذلك إلى زيادة المساعدة المالية والموارد المقدمة لتلبية الاحتياجات الملحة للنازحين داخليا واللاجئين ولتحسين الظروف المعيشية وضمان الحصول على الخدمات الأساسية.

ونثني على جهود وكالات الإغاثة الإنسانية لتوسيع نطاق العمليات الإنسانية بقدر كبير خلال العامين الماضيين لتلبية الاحتياجات المتزايدة والتصدي للتدهور الذي أعقب تصاعد النزاع. ونشيد بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها، على وجه الخصوص، لتقديم الدعم الفوري للمحتاجين، بما في ذلك المساعدة النفسية الاجتماعية وتوفير الملاجئ للطوارئ.

وفي شباط/فبراير، وفي محاولة لدعم جهود الإنعاش في أوكرانيا، صدرت صيغة مستكملة للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات، اشترك في إعدادها البنك الدولي وحكومة أوكرانيا والمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة بدعم من شركاء آخرين. وكشف التقرير أن تكلفة إعادة الإعمار والإنعاش في أوكرانيا تبلغ 486 بليون دولار على مدى العقد المقبل. ويزيد هذا الرقم عن المبلغ المُقدر قبل عام وقدره 411 بليون دولار. وتؤكد الأهداف المحددة لعام 2024، التي تشمل أشكالا مختلفة من المساعدة وخدمات الحماية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، حجم الأزمة.

وبينما نتعامل مع تعقيدات النزاع في أوكرانيا وعواقبه الإنسانية الوخيمة، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى السعي بنشاط إلى إيجاد حل سلمي للنزاع. ونواصل الدعوة إلى اتخاذ خطوات مجدية نحو الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى تواصل أطراف النزاع بشكل بناء وبحسن نية لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي، على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أختتم بياني بتكرار دعوتنا إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لأوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام ميروسلاف ينتشا ومديرة العمليات إديم ووسورنو على إحاطتيهما.

”لا ينبغي تطبيع الحرب في أوكرانيا“. هذه هي الدعوة التي وجهتها دينيس براون، منسقة الأمم المتحدة المقيمة في أوكرانيا، بعد

أن أجبرت هجمات جديدة في مدينة خاركيف الأطفال على الذهاب للمدرسة في مخابئ تحت الأرض. إن الذهاب إلى مدرسة تحت الأرض ليس أمراً طبيعياً بالمرة. وأن يعرض المرء نفسه للخطر أثناء شراء مواد البقالة وأن يرى منزله وقد دمرته الصواريخ وأن يخشى من تفجير لغم أثناء الحصاد ليس أمراً طبيعياً على الإطلاق. لكن هذا هو الواقع، منذ أكثر من عامين، بالنسبة لمن يعيشون في أوكرانيا.

إن الحرب مستعرة منذ 25 شهرا، وتكرر سويسرا أن على روسيا أن تضع حدا لعدوانها العسكري على أوكرانيا. وبعض عواقب هذه الحرب على السكان المدنيين غير مرئية، وقد سمعنا عنها قبل قليل، مثل صدمة الحرب والأضرار التي لحقت بالنسيج الاجتماعي، ولكن الحقائق المرئية غنية عن البيان.

لقد ازدادت الحالة الإنسانية تدهوراً منذ بداية العام. وتدين سويسرا زيادة الغارات الجوية وموجات الهجمات الواسعة النطاق في الأسابيع الأخيرة. ولا تزال هذه الهجمات تصيب المناطق المأهولة بالسكان، ما أسفر عن مقتل وجرح مئات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وإلحاق أضرار بالمنازل والمرافق الصحية والمدارس وغيرها من البنية التحتية المدنية. ويجب ألا نعتاد على التقارير اليومية التي تفيد بوقوع هجمات جديدة وبتزايد أعداد الضحايا المدنيين. فلا بد أن تتوقف هذه الهجمات فوراً.

وحُرم مئات الآلاف من الناس من الكهرباء والمياه والغاز بسبب الهجمات على البنية التحتية الأساسية. وفيما يتعلق باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في الأسبوع الماضي، أود أن أشدد على الأهمية الكبيرة التي توليها سويسرا لإزالة الألغام لأغراض إنسانية في أوكرانيا. فالغالبية العظمى من ضحايا الألغام هم من المدنيين. وستظل التركة الفتاكة للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب خطرة لسنوات، بل لعقود، مما يؤثر على الأجيال المقبلة أيضا، بما في ذلك الأطفال الذين لم يولدوا بعد.

ونظرا لوجود أكثر من 14,6 مليون شخص بحاجة للمساعدة في أوكرانيا، لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية المبادرات الإنسانية، التي تقودها النساء في كثير من الأحيان. بيد أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لا تزال تواجه تهديدات لسلامة أفرادها وحياتهم، كما تجلى مرة أخرى في حوادث نهاية الأسبوع الماضي عندما تعرض المسعفون لغارات ثانوية ودُمر مكتب منظمة أطباء بلا حدود. ونؤكد من جديد أنه يجب عدم مهاجمة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والعاملين في القطاع الطبي، ويجب احترام مهمتهم وحمايتها.

فحتى الحرب لها قواعد. وما نشهده في أوكرانيا هو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف بأن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها، خاصة باتخاذ تدابير ملموسة لتجنيب السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية المخاطر وتوفير الحماية لهم. ويشمل ذلك احترام المبادئ الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة في تسيير الأعمال القتالية.

فمن دون العودة إلى احترام القانون الدولي، لا وجود للبشرية، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك طريق نحو استعادة مظاهر الحياة الطبيعية. ولا تزال سويسرا مصممة على بذل كل ما في وسعها للإسهام في إحلال السلام العادل والدائم في أوكرانيا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبهذه الروح، تستضيف سويسرا أول مؤتمر قمة رفيع المستوى بشأن السلام في أوكرانيا في حزيران/يونيه.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الإحاطة المهمة بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. وأعبر أيضا عن امتناني للسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أفكارهما الثاقبة القيمة. كما أنوه بحضور ممثلي أوكرانيا وبولندا وليتوانيا والدانمرك.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد المستمر للنزاع في أوكرانيا، الذي يشكل تهديدًا خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ويزيد من قلقنا انعدام آفاق التوصل إلى حل مقبول من الطرفين لهذا النزاع الذي طال أمده، على الرغم من النداءات المتكررة والمستمرة من المجتمع الدولي لوقف الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات.

ومع دخول النزاع في أوكرانيا عامه الثالث، أصبحت العواقب الإنسانية وخيمة وغير مقبولة. ويتحمل المدنيون بشكل مأساوي العبء الأكبر من هذا النزاع الذي طال أمده، حيث يواجهون الخسائر في الأرواح والإصابات وتدمير البنية التحتية الحيوية. وتؤثر تبعات النزاع على سبل العيش والأمن الغذائي والاستقرار في المنطقة وتتطلب اهتمامنا العاجل وتتطلب استجابة شاملة.

وكلما طال أمد النزاع، زادت حدة الأزمة الإنسانية، دون وجود أي مؤشرات على انحسارها. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز أربع نقاط هامة.

أولا، تكتسي حماية المدنيين أهمية قصوى. ولذلك فإننا ندعو جميع الأطراف إلى ضمان سلامتهم والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانيا، يجب أن تتقيد جميع الأطراف تقيدا صارما بمبادئ التمييز والحيطة والتناسب.

ثالثا، يجب على جميع الأطراف أن تسمح بالوصول الكامل والآمن والسريع وبدون عوائق للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي مجال الإغاثة إلى المدنيين المحتاجين وأن تيسر ذلك.

وأخيراً، إن إنهاء هذا النزاع هو السبيل الوحيد لمعالجة العواقب الإنسانية المأساوية. ونحث الأطراف المتنازعة على الالتزام مجددا بالحوار والدخول في مفاوضات هادفة وبناءة لتحقيق سلام دائم.

ويتعارض هذا النزاع مع المبادئ الأساسية للتعايش السلمي وحسن الجوار والأمن الجماعي. ونظرا للمخاطر الكبيرة، فإننا ندعو كلا الطرفين إلى إعطاء الأولوية لرفاه السكان المدنيين والعمل من أجل إجراء مفاوضات هادفة وبناءة لتحقيق سلام دائم.

وفي الختام، ما فتئت موزامبيق ثابتة على موقفها المبدئي بشأن هذه المسألة الخطيرة في هذه القاعة. ونحن نلتزم التزاما كاملا بهذا المبدأ، وهو مبدأ راسخ في ميثاق الأمم المتحدة وتثبته تجربتنا الخاصة في سعينا الطويل من أجل السلام والأمن.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نفهم جيدا أن السبب الوحيد لعقد جلسة المجلس اليوم هو رغبة الرعاة الغربيين لنظام كييف في إبقاء المسألة الأوكرانية قائمة في مجلس الأمن، مصحوبة بما يلزم من مظاهر. ويتطلب ذلك إدانة الضربات التي نفذتها القوات الجوية الروسية ضد منشآت ذات صلة بالقدرات العسكرية لنظام زيلينسكي فضلا عن تصوير مبالغ فيه لعواقبها على السكان المدنيين. وهذا غير مقنع على الإطلاق، خاصة في ظل خلفية المذابح الإسرائيلية المستمرة في قطاع غزة.

وكالعادة، قام عدد من أعضاء الاتحاد الأوروبي بالتسجيل للتكلم في هذه الجلسة. ومن الواضح أننا لن نسمع منهم أي جديد. ولكننا نتطلع إلى مشاركتهم النشطة في جلسة الغد، التي تعقد بناء على طلبنا.

أما بالنسبة للضربات الدقيقة المكثفة ضد منشآت الوقود والطاقة الأوكرانية، فهي رد على محاولات نظام كييف إلحاق الضرر بالبنية التحتية الروسية للنفط والغاز والطاقة. وقد حققت الضربة هدفها بالفعل، بكونها عطلت عمل مؤسسات الصناعة العسكرية الأوكرانية ونقل الاحتياط إلى مناطق القتال، وكذلك إمدادات الوقود إلى القوات المسلحة الأوكرانية. وكما هو الحال في جميع الحالات السابقة، لم يشكل الجيش الروسي تهديدًا للسكان المدنيين، على الرغم من تأكيدات نظام زيلينسكي ورعاته الغربيين بعكس ذلك. إن ما يعيق مروجي الدعاية الغربية هو آراء الأوكرانيين العاديين على وسائل التواصل الاجتماعي التي تحث مواطنيهم الأوكرانيين على عدم الخوف من الضربات الروسية الدقيقة، بل من أنظمة الدفاع الجوي الأوكرانية المنتشرة في المناطق السكنية، في انتهاك لمعايير القانون الدولي الإنساني. وبما أن أوكرانيا، كما تعترف الآن، لديها عدد أقل من أنظمة الدفاع الجوي، فقد وقع عدد أقل من الحوادث بسبب استخدامها، وهو ما يؤكده المواطنون العاديون.

وبالمناسبة، بدأ الجيش الأوكراني في التباكي علنًا على أن السكان المحليين في خاركيف وأوديسا وميكولاييف ودنيبروبتروفسك وغيرها من المدن والمناطق الأوكرانية قد بدأوا في إطلاع الجيش

الروسي على إحداثيات مستودعات الأسلحة التابعة للقوات المسلحة الأوكرانية وأماكن وجود الاحتياطي العسكري. وهذا يوضح بجلاء كيف يرى المدنيون الوضع حقًا. وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد بالنسبة للأوكرانيين العاديين من هو الطرف الذي يشكل تهديدًا حقيقيًا، وليس مزعومًا، لحياتهم. وهذا أمر مفهوم، لأنهم مهتمون بأمور لم يذكرها زملاؤنا الغربيون اليوم.

فعلى سبيل المثال، لم ينبس زملاؤنا الغربيون ببنت شفة عن انتهاكات حقوق الرجال الأوكرانيين ممن في سن التجنيد الإجباري أثناء تعبئتهم القسرية. وهذه شوكة حقيقية في خاصرة العائلات الأوكرانية اليوم. ونرى عبر الإنترنت أدلة متزايدة على أن اللجان العسكرية تعامل المجندين الأوكرانيين بقسوة أكبر، وتحتجزهم في الشوارع، في انتهاك لجميع القواعد والقوانين، كما لو كانوا مجرمين مطلوبين للعدالة وترسلهم مباشرة إلى الجبهة، مع القليل من التدريب، حيث يكون الأمل الوحيد للنجاة هو الاستسلام للقوات الروسية. ومع ذلك، ليس من السهل القيام بذلك بسبب القوات القومية المناهضة للانسحاب، التي تحاول تجنب القتال المباشر مع القوات الروسية، مفضلة إطلاق النار على مواطنيها في ظهرهم. ومع ذلك، فإن أولئك الذين لديهم موارد وعلاقات، مثل أعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين، يتهربون من التجنيد ويرسلون أقاربهم ممن هم في سن التجنيد إلى الخارج. وفي منطقة فينيتسا، فُرض حظر فعلي على دخول الرجال ممن هم في سن التجنيد إلى المناطق المتاخمة للحدود مع مولدوفا لمنعهم من الفرار من البلد.

وكما نرى من تقرير مصور نشرته مؤخراً قناة دويتشه فيله الألمانية، لم يتبق في العديد من القرى الأوكرانية أشخاص لتجنيدهم. وفي قرية لوزانوفكا، منطقة تشيركاسي، التي يبلغ عدد سكانها 400 شخص، تم تجنيد حوالي 50 رجلا. وأعرب رئيس المجلس القروي المحلي عن أسفه لعدم وجود أحد في القرية لحفر القبور. ويحدث ذلك في جميع أنحاء أوكرانيا، في ظل خلفية من عدم رغبة الأغلبية الساحقة من الأوكرانيين، وهو ما أبدوه علنًا، في القتال من أجل تعزيز المصالح الجيوسياسية الغربية.

وقد أقرّ رئيس معهد كييف الدولي لعلم الاجتماع مؤخراً بأن 8 في المائة فقط من الرجال الذين شملهم استطلاع مستعدون للانضمام طوعًا إلى القوات المسلحة الأوكرانية. ويرى نظام كييف بحق أن هذا الأمر يشكل تهديدًا مميتًا لسلطته، ولذلك يحاول تضييق الخناق بأي طريقة ممكنة له. وفي بداية الشهر، تم تخفيض سن التجنيد الإجباري للأوكرانيين من 27 عامًا إلى 25 عامًا، وحسب ما تحرزه أوكرانيا من تقدم على الجبهات، يمكن أن يتم تخفيضه إلى 17 أو 18 عامًا.

ونحن نعلم أن هتلر في آخر أيامه قد اعتمد على شبيبة هتلر في الدفاع عن برلين. كما أن نظام زيلينسكي، وهو أيضًا في سكرات الموت، مستعد لفعل الشيء نفسه، حيث لا يضحي بالرجال الأوكرانيين فحسب، بل بالنساء أيضًا باسم المصالح الأجنبية. إن مشروع قانون التعبئة، الذي يجري إعداده الآن لاعتماده، يحول بشكل نهائي الأوكرانيين إلى عمال سخرة في ظل نظام إقطاعي، لتكون حياتهم تحت حكم زيلينسكي وزمرته.

ومع ذلك، يفضل زملاؤنا الغربيون التزام الصمت حيال ذلك، تماما كما التزموا الصمت لسنوات عديدة بشأن إعداد أوكرانيا لحرب مع روسيا، تحت غطاء اتفاقات مينسك، وكيف أنهم في نيسان/أبريل 2022 لم يسمحوا لأوكرانيا بصنع السلام مع روسيا. ومما لا شك فيه أننا لن نسمع اليوم أي شيء عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تتدهور بشكل سريع. لقد اغتصب رئيس نظام كييف السلطة وألغى الانتخابات وألقى بكل من يختلف معه في السجون، ومع ذلك لا يجرؤ أي من رعاته الغربيين على انتقاده. وفي الوقت نفسه، نرى الدعاية النازية الجديدة المسعورة التي يتم الترويج لها بشكل متزايد في أوكرانيا، مصحوبة بتمجيد شركاء النازية الأوكرانيين، ونشر بذور المشاعر القومية والعنصرية بين قطاعات كبيرة من السكان.

لم يتراجع اضطهاد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الشرائعية على نطاق واسع. إذ يبذل نظام كييف جهوداً مضنية لخلق صورة للكنيسة وقساوستها كما لو كانوا "متعاونين مع العدو" ويشجّع بكل طريقة الاستيلاء غير القانوني على الكنائس. كل شيء روسي، بما

في ذلك اللغة والثقافة والتعليم والإعلام، يخضع تلقائياً للإلغاء. وأود أن أعطي مثالاً واحداً فقط. في الأسبوع الماضي، صنف "معهد الذاكرة الوطنية" الذميم أن الكاتب ميخائيل بولغاكوف، الذي ولد في كييف وعاش في القرنين التاسع عشر والعشرين وتوفي عام 1940، باعتباره "كارها لأوكرانيا شديد الغيظ" وساوى استخدام اسمه بـ"الدعاية الإمبريالية الروسية". وعلى وجه الخصوص، اتهم الكاتب المشهور عالمياً بأنه "الأقرب إلى معتنقي الأيديولوجية البوتينية الحاليين من بين جميع الكتّاب الروس في ذلك الوقت وحجّة الكرملين للإبادة العرقية في أوكرانيا". هذا ليس شيئاً يمكن أن يكتبه شخص سوي عقلياً. فالشخص العاقل لن يحارب الفن أو يدمر الكتب أو يحرقها في ساحات المدينة. فلم يفعل ذلك سوى النازيون في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وورثة أيديولوجيتهم يفعلون الشيء نفسه بالضبط في أوكرانيا اليوم، ويمجّدون باندیرا وشوخيفيتش وجميع أولئك الذين ساعدوا الألمان على قتل اليهود والبولنديين والروس والروما والأوكرانيين أنفسهم خلال الحرب. يسمع ذلك الألمان اليوم وغيرهم من الغربيين ويتظاهرون بأنهم صم بكم، بدلاً من التعبير عن الإدانة، ويستمرون في تزويد زعيم زمرة كييف بالأسلحة ومساعدته على قتل المدنيين. ولكننا سنتكلم عن ذلك بالتفصيل في جلسة منفصلة طلبناها غداً.

لقد اعتاد زملاؤنا الغربيون على غض الطرف تلقائياً عن أي جرائم وأفعال قبيحة لنظام كييف لدرجة أنهم تمكنوا من تجاهل حتى القصف المباشر وهجمات الطائرات المسيّرة على محطة زابوريجيا للطاقة النووية التي استؤنفت قبل بضعة أيام وتخاطر بالتسبب في كارثة نووية في قلب أوروبا. وسنثير ذلك الموضوع بشكل منفصل في الجلسة الاستثنائية التي ستعقد في 15 نيسان/أبريل. ونأمل أن تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يتواجد موظفوها في محطة زابوريجيا للطاقة النووية ويمكنهم مراقبة استفزازات أوكرانيا بأم أعينهم، تقييماً عادلاً لتلك التطورات.

كل هذا محبط بالتأكيد، ولكن هناك أيضاً أخبار طيبة، تجلب التفاؤل لمن سئموا الأزمة الأوكرانية. يتقدم الجيش الروسي الآن في جميع الاتجاهات تقريباً ويدمر التحصينات التي كانت في طور البناء لسنوات طوال. وهناك تحول دراماتيكي في العمل العسكري يحدث أمام أعيننا، ولن تتمكن من تغيير ذلك لا حزم المساعدات الغربية الجديدة ولا المزيد مما يسمى بهجمات مفرمة اللحم والهجمات المضادة من قبل نظام كييف.

إن الوضع مقلق للغاية بالنسبة للرعاة الغربيين للزعيم الأوكراني الذين استعاضوا بالفعل عن هدفهم المتمثل في "مساعدة كييف على هزيمة روسيا" بهدف جديد: "منع روسيا من الفوز". كما غيّر زيلينسكي نفسه خطابه بشكل ملحوظ، محذراً أسياده من أن أوكرانيا ستخسر دون استمرار المساعدة الغربية واسعة النطاق. وهذا يؤكّد ما قلناه مراراً وتكراراً، وهو أن أوكرانيا اليوم ليست أكثر من شركة عسكرية خاصة تقاتل حتى آخر أوكراني من أجل الغرب، بأسلحة غربية. وكل ما تبقّى لنظام كييف في ظل هذه الظروف هو أن يتصرّف بهياج عاجز متبعاً أسوأ التقاليد الإرهابية، بأن يقصف عمداً الأحياء المسالمة في المدن الروسية وأن تنفذ هجمات إرهابية حقيقية. هذا ما سيسجله التاريخ عنه، بوصفه نظاماً غير إنساني وكارهاً للبشر مؤلفاً من الإرهابيين والنازيين الذين خانوا مصالح شعبهم وضحوا به في سبيل المال الغربي والصدقات التي يتلقاها زيلينسكي ودائرته الداخلية.

وفي ظل هذه الظروف، فإن محاولات رئيس نظام كييف للترويج لـ"صيغه" وعقد "مؤتمرات قمة" لدعم نظام كييف أمر محير حقا. فقريبا جدا، سيكون الموضوع الوحيد لأي اجتماع دولي حول أوكرانيا هو الاستسلام غير المشروط لنظام كييف. ونصيحتي هي أن الجميع ينبغي أن يستعدوا لذلك مقدماً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما.

تدين مالطة بأشد العبارات الممكنة الهجمات الجوية الروسية المستمرة على المدن والبنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا.

ومنذ بداية العدوان، ألحقت القوات الروسية أضراراً بأكثر من 000 120 منشأة من مرافق البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات الطاقة والمدارس والمستشفيات ورياض الأطفال والعديد من المباني السكنية، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وواصلنا هذا الشهر مراقبة الهجمات الروسية على المناطق المأهولة بالسكان. وفي 5 نيسان/أبريل، تعرضت مدينة خاركيف لضربة شديدة مرة أخرى، مما أسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك إمدادات الكهرباء. وفي أعقاب هجوم آخر يوم الاثنين في زابوريجيا وسومي، استُهدف المدنيون مرة أخرى. وهذا النمط من الهجمات المستمرة التي تؤثر على المدنيين والبنية التحتية المدنية يستحق الشجب. إنه يتعارض مع مبادئ القانون الدولي ذاتها. يجب حماية المدنيين وعمال الإغاثة والمُسعِفين الذين يساعدون المدنيين المتضررين من الحرب في جميع الأوقات واحترامهم دون استثناء.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف عن المأساة التي لا تزال تتكشف أمامه. أصبحت المعاناة الإنسانية الهائلة والخسارة والحزن أحداثاً يومية في أوكرانيا. وانفصل أفراد عدد لا يحصى من العائلات. وقُتل أكثر من 500 10 مدني وجُرح أكثر من 000. 20 وحتى هذه الأرقام لا تشمل عشرات الآلاف من الأوكرانيين الذين ماتوا بشجاعة وهم يدافعون عن بلدهم. لقد استمرت المأساة في أوكرانيا لفترة أطول مما ينبغي ويجب عدم تطبيعها. وتشير التقديرات اليوم إلى أن 14,6 مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى مساعدات إنسانية في أوكرانيا. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق يشكل أولوية، ويجب إزالة جميع العوائق التعسفية أمام دخول المعونة على الفور. وعلاوة على ذلك، شعرنا بالصدمة إزاء الهجوم الصاروخي على مكتب منظمة أطباء بلا حدود في منطقة دونيتسك في 5 نيسان/أبريل. فهو لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل يُعرّض للخطر العمليات الإنسانية وتقديم المساعدة المنقذة للحياة عندما تشتدّ الحاجة إليها. ويجب إجراء التحقيقات والمساءلة عن جميع الهجمات على العاملين في المجال الطبي والإنساني في النزاع، ويجب محاسبة الجناة.

إن عواقب العدوان الروسي على أوكرانيا ما فتئت محسوسة في أماكن أبعد من أوروبا. فقد أثرت الحرب على الأمن الغذائي وأسعار الطاقة. ويجب ألا ننسى أن روسيا قررت من جانب واحد تعليق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وبعد ذلك، شنّت المزيد من الهجمات على موانئ أوديسا والبنية التحتية ومخازن الحبوب، مما حرم بعضاً من أكثر دول العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي من الحبوب الأوكرانية.

يشير التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا إلى الفظائع واسعة النطاق التي ورد أن القوات الروسية ارتكبتها، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والعنف الجنساني والترحيل القسري للأطفال والإعدامات بإجراءات موجزة. وبالإضافة إلى ذلك، تفيد المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن السلطات الروسية بذلت جهوداً متعمّدة لقمع أشكال التعبير عن الهوية الثقافية الأوكرانية. هذا أمر غير مقبول، وتؤكد مالطة من جديد التزامها الراسخ بضمان المساءلة الكاملة عن ذلك العدوان وعن جميع الجرائم الخطيرة الأخرى المرتكبة، فضلاً عن الأضرار الجسيمة التي سببتها الحرب الروسية. ونؤيد تأييداً تامّاً حقوق الضحايا في العدالة والتعويضات، والعمل الهام الذي يضطلع به سجلّ الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، كخطوة أولى هامة.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم هو أن توقف روسيا فوراً جميع الأعمال العدائية. ويجب عليها أن تسحب جميع قواتها وعتادها العسكري تماماً ومن دون قيد أو شرط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، وكذلك أعضاء مجلس الأمن والأمين العام المساعد ينتشا والمديرة ووسورنو. كما أرى بعض صغار الموظفين الروس في المقعد الدائم للاتحاد السوفيتي، لأن من الواضح أن الكبار قد فرّوا بالفعل.

لقد تخلّت بلدهم أخيراً عن محاولاتها لاختراع تفسيرات معقولة لعدوانها. وبدلاً من ذلك، تعلن الآن صراحة الأهداف الحقيقية للحرب، وهي الإبادة الكاملة للدولة الأوكرانية والشعب الأوكراني والهوية الأوكرانية.

أجل، فقد كان من الصعب حتى على الدعاية الروسية أن تشرح كيف يمكن اعتبار تدمير المدن الأوكرانية والقتل الجماعي للأوكرانيين "تحرير أمة شقيقة". لقد كان من الصعب تكرار النغمة الزائفة حول قصف دونباس لمدة ثماني سنوات كذريعة للحرب على خلفية الجيش الروسي الذي يمحو باستمرار المزيد والمزيد من مدن وقرى دونباس لأكثر من عامين. وعلاوة على ذلك، كان صعبا للغاية التظاهر بأن روسيا تحارب النازية الجديدة بينما تكرر جميع الأنماط السلوكية النموذجية للرايخ النازي.

ويبدو أن موسكو الآن توفق بين أقوالها وأفعالها. فهم يدعون علنا، بما في ذلك في جلسة اليوم، إلى قتل جميع الأوكرانيين والقضاء على الدولة الأوكرانية، كما نرى من وثائق السياسة الأخيرة وتصريحات المسؤولين الروس وكبار الدعائيين. فعلى سبيل المثال، دعا شريك بوتين المقرب، الرئيس السابق ميدفيديف، أتباعه على تلغرام إلى "تقطيع خنازير باندیرا"، أي جميع الأوكرانيين. وكما نعلم، فإن أسلاف ميدفيديف النازيين وصفوا الأوكرانيين وغيرهم من الشعوب السلافية بأنهم دون البشر. وفي الواقع، يبدو أنه حتى تطبيق Shazam للهواتف الذكية قد يواجه مشكلة في تحديد إلى من يرجع اقتباس أو آخر – المجرمون النازيون أم أتباعهم في الكرملين.

وقد كان الدعائي النازي غوبلز يقول:

"سنضرب إلى حد الدمار. فالفوهرر يعتزم محو مدن مثل موسكو أو سانت بطرسبرغ من على وجه الأرض. وإن هذا لأمر ضروري".

الآن، ما رأي الأعضاء في هذا الاقتباس؟

"يجب محو خاركيف من على وجه الأرض، فقط حتى لا تكون هناك أوهام. لكن يتعين علينا أن نبدأ بكييف. نحن فقط بحاجة إلى تدميرها بكاملها. نمسحها تماما، حتى لا يبقى شيء، فقط غبار مشع".

ذلك من الدعائي الروسي سولوفيوف، الذي ردد محاكيا تصريحات غوبلز على التلفزيون الحكومي الروسي.

ولإعطاء اقتباس آخر، كان غوبلز يقول "نحن نعلم أننا نتعامل في الشرق مع شيطانية سياسية جهنمية". وقال صداه اليوم:

"العملية العسكرية الخاصة حرب مقدسة، تعمل فيها روسيا وشعبها ... على حماية العالم من ... انتصار الغرب الذي استسلم للشيطانية".

ذلك اقتباس مما يسمى بالأمر الصادر عن المجلس العالمي للشعب الروسي في دورته الخامسة والعشرين، "حاضر العالم الروسي ومستقبله". ومن المحير أن ذلك الهيكل، الذي يقوده رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، يتمتع بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويا له من عار أن يكون لدى الأمم المتحدة مثل هذا الاستشاري.

وبشكل عام، غالبا ما يبدو أن المسؤولين الروس والدعاية الروسية يستخدمون مذكرات غوبلز كمرجع دراسي. فقد كتب الأخير، على سبيل المثال، في شباط/فبراير 1943 أن "الحكومة الاشتراكية الوطنية مستعدة لاستخدام كل الوسائل، ولا يهمنا إذا اعترض أحد".

هناك أيضا وزير بوتين لافروف، الذي رد، في يناير، بنفس الطريقة على سؤال حول كيفية إدانة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء للغزو الروسي باعتباره انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، قائلا إنه "ليس من المهم بالنسبة لنا من كان يصوت بأي طريقة" في الجمعية العامة.

وتنفيذا لاستراتيجية الإبادة، أطلقت روسيا ما يقرب من 1 000 صاروخ وحوالي 800 2 طائرة مسيرة من طراز شاهد وحوالي 000 7 قنبلة جوية موجهة على المدن والقرى الأوكرانية منذ بداية العام. وتتجاوز القوة التفجيرية الإجمالية للضربات الجوية المجملة على أوكرانيا لهذه

الفترة 9 كيلوطن. ولم تصب سوى 3 في المائة من الصواريخ الروسية والطائرات المسيرة والقنابل الموجهة أهدافا عسكرية، في حين أصابت 97 في المائة البنية التحتية المدنية. وكما سمعنا اليوم، فإن روسيا تستهدف عمدا البنية التحتية الحيوية للطاقة، ولا سيما توليد الطاقة. وفي أعقاب هجوم آذار/مارس، تم تدمير 80 في المائة من توليد الطاقة الحرارية. كما تعرضت محطات الطاقة الكهرومائية لأضرار جسيمة. على وجه الخصوص، استهدفت روسيا محطة دنيستر للطاقة الكهرومائية ومحطة كانيف للطاقة الكهرومائية، مما يشير إلى نيتها تكرار الكارثة التي تسببوا فيها في كاخوفكا في حزيران/يونيه 2023. وينبغي أن تكون المهمة المشتركة للمجتمع الدولي، وليس أوكرانيا وحدها، ضمان عدم وقوع مثل هذه الكوارث البيئية الواسعة النطاق في أوروبا.

وقد أصبحت خاركيف، ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا قبل الحرب، هدفا خاصا للقوات الروسية. واعترف الخبير الروسي التابع للدولة، ألكسندر سيتين، وهو رئيس ما يسمى بمركز الدراسات السياسية لبلدان شمال وشرق أوروبا، صراحة على قناة تلفزيونية اتحادية روسية بأن "الاستيلاء على خاركيف أو تدميرها سيكون له تأثير مؤلم ومحبط على المجتمع الأوكراني. لكنني أعتقد أن إرادة هذا الشعب يجب أن تكسر من على الركبة".

وذلك هو السبب في أن روسيا تقصف البنية التحتية المدنية في خاركيف على أساس يومي تقريبا بالصواريخ والطائرات المسيرة والقنابل الجوية الموجهة. وقد دمرت جميع الهياكل الأساسية الحيوية للطاقة تقريبا في المنطقة.

وبين عشية وضحاها، هاجمت روسيا مرة أخرى بنيتنا التحتية الحيوية. ودمرت محطة تريبيليا للطاقة الحرارية – وهي المورد الرئيسي للطاقة في مناطق كييف وتشيركاسي وجيتومير – تدميرا كاملا. ومن المستحيل عمليا إضافة آخر المستجدات إلى بياني، إذ أن القصف الروسي مستمر حتى الآن، خلال جلسة مجلس الأمن هذه.

ولزيادة نطاق الإصابات، يلجأ الجيش الروسي إلى الممارسة الإرهابية المتمثلة في "الضربات المزدوجة"، حيث يهاجم موقع الهجوم الأول بموجة جديدة من الصواريخ أو الطائرات المسيرة عندما تكون عملية الإنقاذ جارية، وذلك ما أكده في الواقع ممثلو الأمم المتحدة اليوم. ومن بين أحدث الأمثلة الهجوم الروسي على خاركيف في 4 نيسان/أبريل. فقد ضربت الموجة الأولى من الطائرات المسيرة مباني سكنية متعددة الطوابق. وبمجرد وصول المستجيبين الأوائل إلى الموقع، هاجمت روسيا مرة أخرى. ونتيجة لذلك الهجوم، قتل أربعة أشخاص، من بينهم ثلاثة من رجال الإطفاء، الذين أنقذوا الناس من مبنى مدمر. إن الممارسة الإرهابية المتمثلة في الضربات المتعمدة والثقيلة ضد مدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من 1 مليون نسمة يمكن أن تؤدي إلى مقتل الآلاف من المدنيين. وبشكل عام، يتم استخدام تلك التكتيكات في كل مكان، من المناطق الحدودية في الشمال إلى دونباس وجنوب أوكرانيا. وبعد تدمير أفدييفكا، تقوم روسيا الآن بتسوية المدينة التالية بالأرض – تشاسيف يار. كما لا تزال أوديسا وزابوريجيا وخيرسون وميكولاييف وسومي وخميلنيتسكي ولفيف ومناطق أخرى تتعرض لهجوم مستمر.

وقد أكدت الأمم المتحدة في أوكرانيا التكتيكات الروسية اللاإنسانية تجاه المدنيين الأوكرانيين. وعلى نحو ما يتبع من تقريره بآخر المستجدات لشهر مارس في مجال حماية المدنيين في النزاع المسلح تحققت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا من أن ما لا يقل عن 604 مدني قتلوا أو جرحوا في أوكرانيا الشهر الماضي – بزيادة قدرها 20 في المائة مقارنة بشهر شباط/فبراير. وقد كانت البعثة واضحة في تقييمها بأن الزيادة في الخسائر في صفوف المدنيين في آذار/مارس كانت أساسا بسبب الهجمات التي شنتها القوات المسلحة الروسية باستخدام الصواريخ والطائرات المسيرة الحوامة في جميع أنحاء أوكرانيا وزيادة القصف الجوي بالقرب من خط المواجهة. وكانت الزيادة في عدد ضحايا من الأطفال كارثية على نحو أكبر، إذ تضاعف عددهم منذ شباط/فبراير. وقد قُتل أو أُصيب سبعة وخمسون طفلاً أوكرانياً في شهر آذار/مارس وحده نتيجة – وفقاً لبعثة الأمم المتحدة – للاستخدام المتزايد للقنابل الجوية الموجهة وغير الموجهة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الفظائع المرتكبة ضد أسرى الحرب الأوكرانيين. ففي 7 نيسان/أبريل، ظهرت لقطات فيديو جديدة صادمة

على وسائط التواصل الاجتماعي الروسية، تُظهر أفرادًا من الجيش الروسي يقتلون ثلاثة جنود أوكرانيين عُزّل تم أسرهم، وذلك في مقاطعة خيرسون. وفي التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يغطي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 29 شباط/فبراير 2024، وثقت زيادة حادة في التقارير عن حالات إعدام أسرى الحرب الأوكرانيين، إذ بلغت 32 حالة إعدام، وهو عدد أكبر بكثير مما سُجل في أي فترة سابقة. وبشكل عام، تحقق وكالات إنفاذ القانون الأوكرانية في 27 قضية جنائية تتعلق بإعدام 54 أسير حرب أوكراني على أيدي الروس منذ بداية الغزو الروسي الواسع النطاق لأوكرانيا.

وقد أثبتت العديد من المصادر الموثوقة هذه الموجة من العنف التي لا هوادة فيها ضد أسرى الحرب الأوكرانيين، وتشمل هذه المصادر تقارير تحققت منها الأمم المتحدة. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا وجود نمط ثابت من التعذيب المنهجي الواسع النطاق الذي تمارسه السلطات الروسية في مرافق الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، فإن رفض روسيا السماح لممثلي الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين يزيد من الطابع الملح للحالة. ونحث أعضاء مجلس الأمن على إعطاء الأولوية لتلك المسألة والإسهام في تحديد أنجع الاستراتيجيات للتصدي لتلك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني وإنهائها.

وقد جمعت سلطات إنفاذ القانون الأوكرانية أكثر من 9 000 وثيقة عن جرائم الحرب المرتكبة في بوتشا وضواحيها. وقُتل نحو 1 800 مدني. وقد حددت أوكرانيا 146 جنديًا من القوات المسلحة الروسية كمشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في منطقة بوتشا، ووجهت لوائح اتهام إلى 93 جنديًا روسيًا وأدانت 19 جنديًا روسيًا. واحتفلنا مؤخراً بالذكرى السنوية الثانية لتحرير بوتشا. وهذا التحرير أنهى الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها القوات الروسية أثناء احتلال المدينة في آذار/مارس 2022.

ويواصل الاتحاد الروسي إنكار قتل المدنيين في بوتشا، مستخدما منابر من بينها مجلس الأمن. وإنه لسلوك خبيث، وإن كان شائعًا، أن يقوم المجرمون بإنكار جرائمهم، وهم يفعلون ذلك على الرغم من الأدلة المفتوحة المصدر، ولقطات السواتل والنتائج التي توصلت إليها الآليات الدولية، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، وآلية موسكو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وكلها دحضت الإنكار الروسي وأكدت أن عمليات القتل قد وقعت قبل أسابيع من التحرير.

وحتى لو لم يكن نظاما بوتين وهتلر توأمين متطابقين، فإنهما يشتركان في نفس التركيب المؤذي. فمنذ ثمانين عاما، انقضى ما يقرب من عقد من الزمان في محاولات للاسترضاء، وقد أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية. وقد أدت المحاولات التي شهدناها في الفترة من 2014 إلى 2022 لاسترضاء المعتدي الجديد إلى حرب شاملة في القارة الأوروبية. ويجب أن نتعلم من دروس التاريخ. ولو كان مجلس الأمن موجودًا أثناء الحرب العالمية الثانية، هل كان أعضاؤه سيجلسون على نفس الطاولة مع السفير الألماني ريبنتروب بينما كان النازيون يدمرون المدن الأوروبية ويرسلون آلاف الأشخاص إلى غرف الغاز؟ ومع ذلك، فإننا نجلس الآن مع النسخ الحديثة للسفراء من نوعية ريبنتروب. وغدا، سنجلس مرة أخرى في عرض دعائي، وسنستمع إلى مزاعم جديدة ضد البلد الذي يدافع عن نفسه وشعبه من الهلاك. وستواصل الحكومة الروسية والكنيسة الروسية الإعلان من خلال منظمتها غير الحكومية التي ترعاها الحكومة، والتي ذكرناها سابقًا، أن "كامل أراضي أوكرانيا الحديثة ستدخل في منطقة النفوذ الحصري لروسيا". ولسنا بحاجة إلى هذا الاستهزاء بالدبلوماسية.

ما نحتاجه هو التضامن مع أوكرانيا في ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وما نحتاجه حقًا هو عدم التسامح مطلقًا مع الجرائم الروسية ووجود رؤية للسلام تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة – وهي الرؤية التي أيدها القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 شباط/فبراير 2023 وتبلورت ضمن صيغة السلام الأوكرانية (قرار الجمعية العامة دإ-6/11). وسيعقد مؤتمر قمة السلام الأول يومي 15 و 16 حزيران/يونيه في

سويسرا، وندعو جميع الدول المسؤولة إلى المشاركة والإسهام في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لأوكرانيا وللعالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتشيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، وأشكر مقدمي الإحاطتين على إسهاماتهما المفصلة.

يجب تذكير المجتمع الدولي باستمرار بفظائع العدوان الروسي على أوكرانيا، وكيف يؤثر هذا العدوان على الاستقرار العالمي. وقبل بضعة أيام فقط، احتفلنا بالذكرى السنوية الثانية لتحرير بوتشا. وستبقى تلك المدينة التي كانت ذات يوم تنعم بالسلام رمزا مأساويًا لفظائع الحرب الروسية التي ارتكبت منذ اليوم الأول للعدوان المستمر، كما سمعنا للتو. وعلى مدار 777 يومًا وليلة طويلة، ظلت روسيا – التي لا تزال عضوًا دائمًا في مجلس الأمن – تنتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا، بما في ذلك القانون الإنساني، وتتصرف ضد جميع مبادئ الأمم المتحدة الرئيسية وتقوض النظام العالمي القائم على القواعد. وقد أدت حربها الشاملة ضد أوكرانيا إلى كارثة إنسانية هائلة وأكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي الوقت نفسه، هنا في الأمم المتحدة، تقوم روسيا بلعبة غريبة من الخداع. فبينما تقصف بلا رحمة المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية الحيوية وتستخدم الخطاب العدواني المروع بشأن استسلام أوكرانيا غير المشروط – حتى اليوم هنا في المجلس – فإن من النفاق ما تقوم به من إلقاء للمحاضرات على الآخرين بشأن السلوك الإنساني للحرب وحماية المدنيين. ويجب علينا ببساطة ألا نتسامح مع مثل هذا الخداع والازدواجية. إن هدف روسيا واضح: صرف انتباه الرأي العام الدولي عن مخالفاتها في أوكرانيا. ويحدونا أمل عميق في ألا ينجح ذلك بفضل جلسات مثل جلسة اليوم.

إن بولندا ثابتة في دعوتها إلى التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بغض النظر عن المنطقة أو النزاع قيد النظر. إن إيذاء جميع المدنيين، بمن فيهم المسعفون والعاملون في المجال الإنساني، أمر مأساوي ومؤسف. ونعتبر تلك الحالات بوضوح حالات انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ولكننا نعتقد أيضًا أنه من الضروري بالنسبة لجميع الذين يدينون بحق مثل هذه الأعمال في منطقة ما، أن يطالبوا روسيا أيضًا، وبنفس الإلحاح، بأن توقف فظائعها في أوكرانيا. ويجب على أولئك الذين يبحثون عن الدعم في قضيتهم العادلة أن يتجنبوا عقد تحالفات مع أولئك الذين يتجاهلون القانون الدولي ويطبقون المعايير المزدوجة بشكل منهجي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد اقتناعنا بأن العالم المحب للسلام يجب أن يواصل دعم أوكرانيا في دفاعها عن نفسها ضد روسيا، بسبل من بينها تعزيز قدرات كييف العسكرية. ورسالتنا إلى روسيا بسيطة: لن يكون هناك كلل فيما يتعلق بالحرب الأوكرانية من جانبنا. ولدينا من التعاطف ما يكفي للوقوف مع ضحايا كل نزاع في العالم. ولن يتشتت انتباهنا. إن دعمنا لكييف لا يتزعزع وسنقدم هذا الدعم مهما طال الزمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان بحر البلطيق الثلاثة، إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا. ونؤيد أيضا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

أشكر كم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة مجلس الأمن اليوم. كما أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات – الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا، والمديرة إديم ووسورنو – على عرضيهما.

نجتمع مرة أخرى لمناقشة العواقب الإنسانية للحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، بما في ذلك الضربات الجوية الروسية المستمرة والمتزايدة ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وتواصل روسيا تحويل حياة المدنيين الأوكرانيين إلى جحيم، في تناقض صارخ مع النداءات المتكررة الموجهة من جميع أعضاء مجلس الأمن في الإحاطات العديدة التي ركزت على المسائل الإنسانية وفي انتهاك

لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وخلال الشهر الماضي، استخدمت روسيا ما يزيد على 400 صاروخ وأكثر من 600 طائرة صغيرة موجهة عن بعد من طراز "شاهد" وأكثر من 000 3 قنبلة حوية موجهة، بما فيها قنابل انزلاقية، لمهاجمة المناطق السكنية في أوكرانيا.

وكما جاء في التقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، فإن الهجمات باستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك ضد المستشفيات والممتلكات الثقافية، لا تزال السبب الرئيسي للوفيات والإصابات في صفوف السكان المدنيين في أوكرانيا. ولا تزال اللجنة تعثر على أدلة جديدة تشير إلى وقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم تدخل في عدادها في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. وتجري عمليات القتل المنهجي والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي والجنساني ضد المدنيين، وكذلك النقل غير المشروع للأطفال، كلها على أيدي السلطات الروسية أو تحت إشرافها. ويجب أن نكرر التأكيد على أن الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا لا تزال مرتفعة، وأن المساعدة الإنسانية لا تزال ضرورية، لا سيما بالنسبة لملايين الأشخاص في المناطق القريبة من خط المواجهة. ويعرقل القصف والهجمات المستمرة وصول المساعدات الإنسانية، في حين تستمر الهجمات الروسية في قتل العاملين في المجال الإنساني الذين سارعوا إلى مساعدة المحتاجين. وأصبحت أوكرانيا اليوم أكبر حقل للألغام في العالم.

وكما اتضح من المناقشة الجارية حاليا في الجمعية العامة بشأن استخدام روسيا حق النقض لمنع تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) (انظر S/PV.9591)، فإن روسيا مستعدة بكل سرور لاستخدام حق النقض لإدامة الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الدول التابعة لها من الناحية الجغرافية السياسية، التي أصبحت متواطئة في حرب روسيا ضد أوكرانيا. وندين أيضا إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللتين تقدمان الأسلحة والذخيرة لروسيا في حربها العشوائية ضد أوكرانيا. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى تحقيق تجريه الأمم المتحدة بشأن عمليات نقل الأسلحة وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن.

وينبغي ضمان المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا أو ضدها، بما في ذلك من جانب المحكمة الجنائية الدولية. وتؤيد دول بحر البلطيق بقوة إنشاء محكمة معنية بمقاضاة مرتكبي جريمة العدوان على أوكرانيا لمحاسبة القيادة السياسية والعسكرية الروسية. ونؤيد مجلس أوروبا للأضرار التي لحقت بأوكرانيا وافتتاحه عملية تقديم المطالبات في الأسبوع الماضي في لاهاي، مما يشكل مساهمة مهمة في آلية التعويض في المستقبل. وخلال الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس وزراء أوكرانيا، دينيس شميهال، إلى فيلنيوس وريغا وتالين، أكدنا مجددا دعمنا لأوكرانيا. وسنفعل ذلك أيضا هنا، في الأمم المتحدة، وبتقديم كل المساعدة اللازمة لشعب أوكرانيا وحكومتها حتى يتحقق النصر.

ويجب أن ندين بشكل جماعي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وأن نطالب بمساءلة المسؤولين عنها. وعلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراء حاسما لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ خطوات فورية تصدياً لتصاعد العنف والمعاناة الإنسانية. وتدين دول بحر البلطيق بقوة الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا والتي تشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً وحقها الطبيعي في الدفاع عن نفسها ضد العدوان الروسي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لادوا.

السيد لادوا (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك أندورا وموناكو.

ويكرر الاتحاد الأوروبي إدانته القاطعة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا دون مبرر ولا سابق استفزاز، وتشكل انتهاكا واضحا

للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. ففي الأسابيع القليلة الماضية، كثفت روسيا هجماتها على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، حيث شنت أكبر هجمات بالصواريخ والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد منذ بداية الحرب. وأسفرت الهجمات الروسية عن سقوط أكثر من 000 30 ضحية في صفوف المدنيين، كما تحققت منها بعثة رصد حالة حقوق الإنسان. وتسببت في أضرار جسيمة، بما في ذلك الأضرار التي لحقت مؤخرا بمحطة دنيبرو للطاقة الكهرومائية، مما سبب انقطاع الكهرباء والماء عن أكثر من مليون أوكراني. فالضربات الجوية المنهجية المستمرة ضد الأعيان المدنية والبنية التحتية الحيوية غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. وتنضم هذه الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية إلى الأدلة المتزايدة على جرائم الحرب، كما ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا.

ويجب تحميل روسيا وقيادتها المسؤولية الكاملة عن شن حرب عدوانية وعن جرائم أخرى خطيرة بصفة خاصة بموجب القانون الدولي، عن الأضرار الجسيمة التي سببتها الحرب. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً ثابتاً بضمان المساءلة الكاملة عن جميع الجرائم المرتكبة فيما يتعلق بالحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، بما في ذلك حقوق الضحايا في العدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.

وندين أيضا الدعم العسكري المستمر الذي تقدمه بيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحرب العدوانية الروسية. ونواصل حث جميع البلدان على الامتناع عن تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك القذائف والطائرات الصغيرة الموجهة عن بعد أو غيرها من المواد، مثل المواد المزدوجة الاستخدام. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية روسيا على التقيد بقرارات مجلس الأمن المتتالية التي تحظر بوضوح أي صادرات أو واردات للأسلحة تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ووفقا لخطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا، يقدر أن 14,6 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء أوكرانيا. ونتحدث عن بلد، أوكرانيا، كان قبل الحرب العدوانية الروسية سلة خبز، بإنتاج الغذاء لأكثر من 400 مليون شخص. وحشدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قواها لمساعدة أوكرانيا. ونوفر حماية مؤقتة لحوالي 4 ملايين لاجئ أوكراني. وسنواصل تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية والسياسية إلى أوكرانيا. ومنذ شباط/فبراير 2022، قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ما تزيد قيمته على 3,2 بلايين يورو من التمويل الإنساني للمدنيين المتضررين. ويجب على روسيا أن تتيح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق عبر الخطوط الأمامية، وأن تتوقف عن حجب المساعدات عمداً عن المحتاجين في المناطق التي تحتلها مؤقتاً. ويجب أن تتمسك بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشيد بالجهود الشجاعة التي تبذلها المنظمات الإنسانية وموظفوها لتقديم المساعدة على الرغم من البيئة المعادية.

ولا تقتصر العواقب الإنسانية للعدوان الروسي على أوكرانيا. فالهجمات التي تشنها روسيا عمداً على مرافق خزن وتصدير الحبوب في أوكرانيا، وكذلك إجراءاتها الرامية إلى إعاقة حرية الملاحة في البحر الأسود، تظهر أنها تواصل استخدام الغذاء سلاحاً وتقوض الأمن الغذائي العالمي بشكل متعمد. وأشدد على أهمية الأمن والاستقرار وحرية الملاحة في البحر الأسود، التي تعد حيوية لاستدامة صادرات الحبوب.

والسبيل إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم هو أن يسحب المعتدي، أي روسيا، جميع قواته وعتاده العسكري بشكل فوري وكامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا وأن يحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية، تمشياً مع ما قررته الجمعية العامة (انظر القرار دإط-6/11). ويجب على روسيا أن توقف فوراً عمليات القصف المنهجية والوحشية التي تقوم بها ضد البلد وشعبه.

وأؤكد من جديد على دعم الاتحاد الأوروبي الذي لا يتزعزع لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً، ولحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي، تمشيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم

أوكرانيا مهما طال الأمر. وندعو الشركاء في جميع أنحاء العالم إلى الانضمام إلى هذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج، وبلدي الدانمرك.

إن بلدان الشمال الأوروبي تكرر إدانتها القاطعة للحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا دون مبرر ولا سابق استفزاز، والتي تشكل انتهاكا سافراً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وندعو روسيا مرة أخرى إلى سحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً وإلى وقف جميع الأعمال العدائية. ويجب على روسيا وقف هجماتها ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. فهذه الهجمات محظورة تماماً بموجب القانون الدولي الإنساني. يجب أن تعيد روسيا محطة زابوريجيا إلى سيطرة السلطات الأوكرانية الكاملة وتسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى المحطة من دون عوائق. كما يجب أن تسمح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول إلى جميع المناطق في أوكرانيا على نحو آمن وبدون عوائق، بما في ذلك المناطق التي تحتلها روسيا مؤقتا.

ونأسف للأضرار البيئية الناجمة عن الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا في أوكرانيا. لقد أدى الاستخدام الواسع النطاق للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية إلى تلوث ما يقرب من 30 في المائة من أراضي أوكرانيا بالمخلفات غير المنفجرة. وبات التأثير على قدرة أوكرانيا على إنتاج الأغذية وتصديرها ملموسا على الصعيد العالمي. وتزيد هجمات روسيا المتعمدة على مخازن الحبوب ومحاولاتها لمنع حرية الملاحة في البحر الأسود من تعميق انعدام الأمن الغذائي العالمي. وتؤيد بلدان الشمال الأوروبي جهود أوكرانيا المتزايدة بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام لإرساء أسس التعافي والإعمار.

وننضم إلى الإدانة الدولية الواسعة النطاق للدعم العسكري الذي تقدمه إيران وبيلاروس وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا. لقد اختارت هذه الدول الوقوف مع المعتدي بنقلها الأسلحة والذخيرة إلى روسيا.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الأدلة المتزايدة على انتهاكات روسيا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أوكرانيا. قدمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أدلة جديدة على ممارسة العنف الجنسي والإعدام بإجراءات موجزة والاستخدام المنهجي للتعذيب والترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين وغيرهم من المدنيين في المناطق الأوكرانية المحتلة مؤقتا. ونواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة الكاملة عن الجرائم الدولية التي ترتكبها روسيا في أوكرانيا، بما في ذلك إحراز تقدم نحو إنشاء محكمة خاصة لملاحقة مرتكبي جريمة العدوان ضد أوكرانيا وآلية للتعويض في المستقبل. وتكرر بلدان الشمال الأوروبي أيضا تأكيد دعمها لعمل المحكمة الجنائية الدولية وتحيط علما بإصدار مذكرتي توقيف بحق مسؤولَين روسيين آخرين بزعم ارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تتعلق بشن حملة هجمات على محطات الطاقة الكهربائية ومحطات الكهرباء الفرعية.

ولا تزال بلدان الشمال الأوروبي ثابتة في دعمها لأوكرانيا وشعبها الذي أظهر شجاعة استثنائية وقدرة فريدة على الصمود في الدفاع عن حريته وقيمنا المشتركة. ونبرز ضرورة ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وندعم جميع الجهود الرامية إلى النهوض بالسلام العادل تمشيا مع صيغة السلام الأوكرانية وعلى أساس القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، لضمان الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.